الفصل السابع
الفلسطينيون في إسرائيل

امطانس شحادة

مدخل

تابعنا في تقارير السنوات السابقة السياسة الحكومية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، خاصة تزايد شرعيّة الخطاب السياسيّ الذي يَعتبر المواطنين الفلسطينيّين خطرًا على يهوديّة الدولة، وتنامي التسامح تجاه السياسة ومشاريع القوانين والممارسة المسيئة للعرب. وحذرنا من مخاطر القوانين التي تقدم للكنيست، ومن السياسات الحكومية، التي لا تنبع فقط من احتمال اجتيازها مسار التشريع اللازم، وانتهاكها للمكانة السياسيّة والقانونيّة للمواطنين الفلسطينيّين فقط، بل كونها تنقل رسالة إلى عموم السكان مُفادُها أنّ انتهاك حقوق المواطنين الفلسطينيّين هو أمر مشروع.

نستعرض في التقرير الحالي استمرار السياسيات التي تتعامل مع الفلسطينيين في اسرائيل بوصفهم تهديدا وخطرا على طابع الدولة، وسن القوانين التي تمس بشكل مباشر أو غير مباشر بالمواطنين العرب. ونتابع محاولات التيار الفكري الـ «نيو- صهيوني» الحاكم توسيع دائرة تقييد الحرّيّات وهامش العمل السياسيّ، كي تشمل معاقبة كافّة المواقف السياسيّة والآراء التي لا تنضوي تحت الإجماع الإسرائيليّ المهيمن. من بين تلك: إسكاتُ الأصوات الداعية إلى فرض عقوبات سياسيّة على إسرائيل، ومحاولة لإسكات ما تبقّى من أصوات ديمقراطيّة يساريّة تحترم حقوق الإنسان وتصدر من جمعيّات ومؤسّسات غير حكوميّة.

كما يتابع التقرير الحالي لأول مرة، وبشكل مفصل، الحراك السياسي والحزبي داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل على أثر تحولات المشهد السياسي الإقليمي (الربيع العربي)، وعلى أثر حركة الاحتجاج الاقتصادي الاجتماعي التي حصلت في إسرائيل صيف العام ٢٠١١، وكذلك أثر توجه منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأمم المتحدة

وطلب انضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة. تلك المحاور توضح بشكل واضح الفروق في المشارب الفكرية والإيديولوجية للأحزاب العربية الفاعلة، رؤيتها لذاتها ولموقعها في الخارطة السياسية والحزبية في إسرائيل.

سياسات حكومية وقوانين تشريعية

استمر في العام ٢٠١١ طرح مشاريع القوانين وسنّها وانتهاج سياسات ترمي إلى المساس بالفلسطينيين في إسرائيل، على نحو مباشر أو غير مباشر، وتعمل على قمع الهُويّة والانتماء القوميّ، وتحديد العمل السياسيّ، إضافة إلى تقليص هامش الحقوق السياسيّة، المقلَّصة أصلاً، إلى أدنى الدرجات.

قانون منع إحياء ذكرى النكبة

كان من أبرز القوانين التي سنت في الكنيست في العام ٢٠١١ قانون منع إحياء ذكرى النكبة الفلسطينيّة، أو باسمه الرسمي «تعديل اقتراح قانون أسس الميزانيّة (تخفيض ميزانيّة أو دعم بسبب نشاطات ضدّ مبادئ الدولة)، ٢٠١٠». [١] والذي أقرّ في الكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة بتاريخ ٢٢/ ٣/ ٢٠١١. يمنح القانون الصلاحية لوزير الماليّة (بعد تسلّمه وجهة نظر المستشار القضائيّ لوزارة الماليّة، وبعد تلقّي توصيات طاقم مهنيّ بهذا الخصوص يعيّنه وزير الماليّة، ويتألّف من مسؤولين من وزارة القضاء ووزارة الماليّة والوزارة التي تُعنَى ببند الميزانيّة التي تحصل عليها هيئة معيَّنة) سحب ميزانيّات من هيئات تموّلها الحكومة، مثل جمعيّات ومنظّمات وسلطات محلّيّة، في حال إحيائها ذكرى النكبة الفلسطينيّة يوم استقلال دولة إسرائيل. كذلك يخوِّل القانون وزير الماليّة سحب تمويل مؤسّسات وهيئات تمسّ «باحترام علم الدولة أو رموزها»، ومن سحب تمويل حكوميّ من هيئات ومنظّمات وسلطات محلّيّة ترفض ما يسمَّى بِـ«القيم الأساس لإسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة». ويمنع القانون هيئات أو مؤسّسات حكوميّة، أو تلك التي تحصل على تمويل حكوميّ كالسلطات المحلّيّة، من تنظيم أو تمويل فعّاليّات تتناقض مع أسس الدولة أو قيمها أو تنفي تعريفها كدولة يهوديّة وديمقراطيّة. وينصّ القانون كذلك على إلغاء تمويل واتّخاذ إجراءات قضائيّة ضدّ كلّ من يصْدِر بيانًا يحرض على العنصريّة والعنف والإرهاب، أو يدعو إلى الكفاح المسلّح أو يؤيد عملاً إرهابيًا ضدّ إسرائيل. [٢]

قانون النكبة هو أوسع وأبعد من مجرّد محاولة لقمع الوعي الوطنيّ والسرد التاريخيّ

كان من أبرز القوانين التي سنت في الكنيست في العام ٢٠١١ قانون منع إحياء ذكرى النكبة الفلسطينيّة، أو باسمه الرسمي «تعديل اقتراح قانون أسس الميزانيّة (تخفيض ميزانيّة أو دعم بسبب نشاطات ضدّ مبادئ الدولة)، ٢٠١٠»

يمنع القانون هيئات أو مؤسّسات حكوميّة، أو تلك التي تحصل على تمويل حكوميّ كالسلطات المحلّيّة، من تنظيم أو تمويل فعّاليّات تتناقض مع أسس الدولة أو قيمها أو تنفي تعريفها كدولة يهوديّة وديمقراطيّة

١ لمراجعة النصّ الكامل، راجعوا: سجلّ اقتراحات القوانين: knesset.gov.il/Laws/Data/BillKnesset/315/315.pdf.
٢ سجلّ اقتراحات الكنيست، المصدر السابق.

للبقيّة المتبقّية من الشعب الفلسطينيّ الذي بقي في وطنه. يحاول هذا القانون أن يردع المؤسّسات العامّة من اتّخاذ مواقف سياسيّة غير مقبولة على المؤسّسة الإسرائيليّة في عدّة مجالات، منها النضال الفلسطينيّ ضدّ الاحتلال، أو دعم أيّ مقاومة عربيّة تجاه إسرائيل، ومواقف في مجال تعريف الدولة كدولة يهوديّة وديمقراطيّة. معنى هذا أنّ كلّ مؤسّسة لا تقبل بتعريف إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة، أو تدعم نضالات سياسيّة قد تعتبرها إسرائيل أعمالاً إرهابيّة، تكون عرضة للمساءلة ومن ثَمّ إلى عقاب ماليّ.

قانون لجان القبول

أقرّ الكنيست يوم ٢٢/ ٣/ ٢٠١١، بالقراءة الثالثة، تعديل قانون أوامر الجمعيّات التعاونيّة (رقم ٨) ٢٠١١.[٣] يشترط القانون على كلّ مَن يسعى للانتقال إلى بلدة صغيرة في منطقتي النقب والجليل، التي تحوي أقلّ من ٤٠٠ أسرة، الحصولَ على موافقة من لجان قبول تتألّف من سكّان المدينة، وعضو في الوكالة اليهوديّة أو المنظّمة الصهيونيّة العالميّة. يخوّل القانون هذه اللجانَ أن ترفض المرشَّحين الذين تراهم –في ما تراهم– «غير ملائمين لطريقة الحياة في المجتمع»، أو «قد يضرّون بنسيج المجتمع».

تبيّن سيرورة تعديل القانون والتصديق عليه في المراحل المختلفة أنّ الهدف الأساسيّ هو منع انتقال مواطنين عرب للسكن في بلدات يهوديّة صغيرة في الجليل والنقب. فقد جاء اقتراح القانون لسدّ فجوة قانونيّة إثر تعديل على دستور البلدة قامت به بعض البلدات في الجليل. ينصّ التعديل أنّ على المتقدّم للسكن في تلك البلدات القبول بالطابع اليهوديّ والصهيونيّ للبلدة.[٤] وكي لا يبقى هذا التعديل مبادرة محلّيّة تكون معرَّضة للمساءَلة أو النقد في المحاكم، جرت المبادرة إلى تعديل قانون أوامر الجمعيّات التعاونيّة. على سبيل المثال، قال النائب يسرائيل حسون (كاديما)، خلال المراحل الأولى من تعديل القانون: «يعكس اقتراح القانون التزامَ الدولة بالعمل من أجل تعزيز القدرة على تحقيق الحلم الصهيونيّ في دولة إسرائيل قولاً وفعلاً».[٥]

٣ صودق على الاقتراح في الكنيست بتاريخ ٢٢ آذار عام ٢٠١١؛ ونُشِر الاقتراح والشرح المرافق له في كتاب اقتراحات قوانين الكنيست ٣٤١، بتاريخ ١٢ حزيران، ص: ٢٢٢.

٤ للتوسّع ومراجعة مراحل التشريع، راجعوا: تقرير الرصد السياسيّ الحادي عشر، أيلول – تشرين الأوّل ٢٠١٠.

٥ بروتوكول لجنة القانون والدستور من تاريخ knesset.gov.il/huka/News.asp?NewsID=476:27.10.2010. (شوهد ٣٠/ ١١/ ٢٠١١)

قانون المواطنة

أقرّ الكنيست، في ٢٩/ ٣/ ٢٠١١، بالقراءة الثالثة، تعديلَ قانون المواطنة، ليتيح سحب المواطنة ممّن أدين في «مخالفات إرهابيّة» والتجسّس والمساس بسيادة الدولة.[٦] وَفقًا لتعديل قانون المواطَنة (تعديل رقم ١٠)/ ٢٠١١.[٧] **تمنح المحكمة التي أدانت شخصاً صلاحية بإلغاء مواطنته:** إذا أُدينَ شخص بجنحة ما وقرّرت المحكمة أنّ الجنحة هي عمل إرهابيّ كما جرى تعريف ذلك في قانون منع تمويل الإرهاب، ٢٠٠٥، يحقّ للمحكمة، بناء على طلب وزير الداخليّة، إلغاء مواطنته الإسرائيليّة، وذلك إضافة إلى أيّ عقوبة أخرى، شرط ألاّ يبقى بعد إلغاء مواطنته بدون مواطنة، وفي حالة بقائه بدون مواطَنة يُمنح إذنًا بالإقامة في إسرائيل، بناء على قرار المحكمة.

تعديل القانون الذي بادر إليه عضو الكنيست دافيد روتيم من حزب «إسرائيل بيتينو» يستهدف –في أساس ما يستهدف– قيادات ومواطنين عربًا، على نحو ما صرّح روتيم نفسه خلال إقرار القانون، ووَفقًا لأقوال الصحافيّ يهونتان ليس (من صحيفة هآرتس)، إذ إنّ هذا القانون لا يسري مثلاً على يغئال عمير قاتل رئيس الحكومة الأسبق اسحق رابين، أو أعضاء «الخليّة اليهوديّة».[٨] ويتيح القانون للمحكمة (أو لسلطة إداريّة أخرى) سحب مواطَنة كلّ مَن تجسَّسَ لصالح منظّمة إرهابيّة، أو تسبّب في حرب، أو ساعد العدوّ أثناء الحرب، أو خدم في قوّات العدوّ، أو مسَّ بسيادة الدولة.

بالإضافة الى قوانين تتيح سحب المواطنة، من الجدير ذكره ان الحكومة الإسرائيلية تمدد كل عام وبموافقة الكنيست قانونا يمنع لم شمل عائلات فلسطينية أحد الزوجين فيها هو مواطن من مناطق السلطة الفلسطينية، بواسطة تعديل مؤقت أدخل على قانون المواطنة في العام ٢٠٠٣. على أثر هذا التعديل، قدم مركز عدالة التماسا للمحكمة العليا في العام ٢٠٠٧ مطالبا بإلغاء التعديل. وفي بداية العام الحالي أصدرت المحكمة العليا قرارها برفض الالتماس وشرعنة تعديل القانون العنصري الذي يمنع الفلسطينيين مواطني إسرائيل من ممارسة حياتهم العائليّة في إسرائيل في حال تزوجوا من فلسطينيين من سكان الأراضي المحتلّة أو مواطني الدول التي يعرفها القانون الإسرائيلي كـ«دول عدو». وجاء قرار المحكمة بأغلبية ستة قضاة مقابل خمسة قضاة أيدوا إلغاء القانون.[٩]

---

٦ الكنيست تقرّ قانون سحب المواطنة ممّن أدين بالتجسّس أو «دعم الإرهاب»، موقع عرب ٤٨، ٢٩/ ٣/ ٢٠١١.

٧ صُدّق على الاقتراح في الكنيست بتاريخ ٢٨ آذار ٢٠١١؛ كتاب القوانين رقم ٢٢٨٩ (عبري)، من تاريخ ٤,٤,٢٠١١ صفحة www.justice.gov.il/NR/rdonlyres/7B45DBBA-5230-4F7E-A244-D2C1A954D-:733 F7E/27048/2289.pdf

٨ يهونتان ليس، «الكنيست تخرج إلى عطلة الربيع بعد دورة عاصفة»، **هآرتس** ٣١/ ٣/ ٢٠١١.

٩ بيان صحافي ١١/ ١/ ٢٠١٢، موقع عدالة: http://www.adalah.org/PressReleases_full_arb.asp?ID=3225&category_id=151 (شوهد ١/ ٢/ ٢٠١٢)

في رده على القرار، قال مركز عدالة: «صادقت المحكمة اليوم على قانون لا يوجد له مثيل في أي دولة ديمقراطية في العالم، حيث يمنع هذا القانون المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل من حقهم في إقامة حياة عائلية في إسرائيل، فقط بسبب قومية الزوج أو الزوجة. يثبت هذا القرار أن حقوق المواطنين العرب في إسرائيل آخذة بالتدهور بشكل خطير».

لم تقتصر عمليّة إضافة شروط جديدة- وتشديد شروط قائمة- للعمل السياسيّ على مستوى الأفراد أو المجتمع العربيّ فقط، بل ترمي كذلك إلى تقييد عمل جمعيّات ومؤسّسات تُعتبَر -إسرائيلياً- ذات موقف يساريّ متطرّف أو معاكس للإجماع الصهيونيّ، كما يتّضح من قانون «**واجب الكشف عمّن يتلقّى دعمًا من كيان سياسيّ أجنبيّ، ٢٠١٠**»،[١٠] الذي أُقِرّ بالقراءة الثالثة. ويرمي القانون إلى وضع عراقيل أخرى أمام عمل الجمعيّات ومؤسّسات المجتمع المدنيّ بواسطة تقديم تقارير صارمة عن التبرّعات الماليّة التي تحصل عليها من أيّ كيان سياسيّ أجنبيّ.[١١] وجاء في القانون: مع حصول أيّ مؤسّسة على المساعدة الماليّة من جهة كيان أجنبيّ، على متلقّي المساعدة أن يرسلوا، خلال أسبوع من انتهاء الفصل الذي تلقّوا فيه الدعم، تقريرًا ماليًّا موقّعًا إلى مسجِّل الجمعيّات يتضمّن: هُويّة مُقدِّم المساعدة؛ مبلغ المساعدة؛ أهداف المساعدة أو غاياتها؛ الالتزامات التي قدّمها مَن تلقّى المساعدة إلى الكيان السياسيّ الأجنبيّ، سواء أكان ذلك شفويًّا أم كتابيًّا، على نحوٍ مباشر أو غير مباشر -إن كانت ثمّة التزامات كتلك.

وقد اعتبر عدد من أعضاء الكنيست ان هذا القانون يقلّص هامش الديمقراطيّة ويصعب تجنيد دعم ماليّ من صناديق تموّلها كيانات سياسيّة أجنبيّة، لكنّه يجيز تلقّي الدعم من قِبَل أفراد، وهو أسلوب دعم رائج جدًّا لدعم مؤسّسات وجمعيّات محسوبة على التيّار اليمينيّ في إسرائيل. ويرى بعض المحلّلين هذه التوجّهات كمحاولة للقضاء على ما تبقّى من أحزاب يساريّة أو جمعيّات ومؤسّسات مدنيّة معدودة على اليسار.[١٢]

قانون منع المساس بدولة إسرائيل بواسطة المقاطعة ٢٠١١

ترجمت محاولات قمع حرية التعبير عن الرأي وتقييد المواقف السياسية أيضا في إقرار قانون يجرِّم ويعاقب كلّ مَن يدعو إلى مقاطعة إسرائيل. ففي ١١/ ٧/ ٢٠١١ أقرّت الهيئة العامّة في الكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة، «**قانون منع المساس بدولة**

١٠ قَدّمَ الاقتراحَ النائبُ زئيف ألكين وآخرون بتاريخ ٨/ ٢/ ٢٠١٠. صُدّق على الاقتراح في الكنيست بتاريخ ٢٢ شباط ٢٠١١.

١١ يهونتان ليس، «الكنيست يقرّ نهائيًا قانونًا يُلزِم بكشف هُويّة دول تدعم ماليًا الجمعيّات في إسرائيل»، **هآرتس**، ٢١/ ٢/ ٢٠١١.

١٢ جدعون ليفي، «يجب إخراج اليسار خارج القانون»، **هآرتس** ٦/ ١/ ٢٠١١.

إسرائيل بواسطة المقاطعة ٢٠١١»،[١٣] الذي ينصّ على تجريم أيّ دعوة إلى مقاطعة دولة إسرائيل أو لمواطني دولة إسرائيل أو مؤسّساتها، أو مقاطعة مناطق تحت سيطرتها (والقصد مقاطعة المستوطنات الإسرائيليّة في الضفّة الغربيّة). والملاحظ أنّ نصّ القانون جارف وضبابيّ يسهِّل تجريمَ أيّ دعوة إلى المقاطعة.

وَفقًا لنصّ القانون، «مقاطعة دولة إسرائيل» تعني أيَّ قرار بعدم إقامة علاقات اقتصاديّة أو ثقافيّة أو أكاديميّة مع شخص أو أي مؤسّسة أخرى، لا لشيء إلاّ ارتباطهم بدولة إسرائيل، أو إحدى مؤسّساتها أو منطقة تقع تحت سيطرتها، قد تُسبِّب (أي الدعوة إلى المقاطعة) ضررًا اقتصاديًا أو ثقافيًا أو أكاديميًا. كذلك يخوِّل القانونُ وزيرَ الماليّة، وبموافقة وزير القضاء وإقرار لجنة القانون والدستور في الكنيست، منْعَ مشاركة جسم يقوم بنشر دعوة إلى مقاطعة إسرائيل، أو من قَبِل هذه الدعوة والتزَمَ بمقاطعة إسرائيل، من المشاركة في مناقصات حكوميّة. ويخوِّل القانونُ وزيرَ الماليّة عدمَ منْح أيّ مؤسّسة تَنشر دعوةً إلى مقاطعة إسرائيل إعفاءاتٍ ضريبيّةً أو تمويلاً حكوميًا مباشرًا أو غير مباشر.

نصّ القانون وصيغته يوضّحان الهلع الإسرائيليّ من إمكانيّة توسيع المَطالب بمقاطعة إسرائيل بسبب سياساتها في المناطق الفلسطينيّة المحتلّة، ويعكسان استعمال أدوات توفّرها الديمقراطيّة الشكليّة لفرض قواعد لعبة تقيّد الديمقراطيّة، ويحدّان من حرّيّة التعبير عن الرأي. اعتبرت بعض مؤسّسات حقوق الإنسان هذا القانون غير شرعيّ وأنّه يندرج ضمن محاولة كَمّ الأفواه وقمع حرّيّة الرأي والتعبير عن موقف سياسيّ مغاير للإجماع الصهيونيّ. وأعربت عن نيّتها الاستمرار في دعواتها لمقاطعة إسرائيل.[١٤]

السياسة المنتهَجة حيال المجتمع العربيّ في النقب

من بين الفلسطينيين في إسرائيل، يواجه الفلسطينيون في النقب أكثر المشاكل المتعلقة بالإسكان والأراضي وأشدها تعقيدا. إذ تعاني البلدات العربية في النقب من عدم اعتراف الدولة ومؤسساتها بوجودها، وتبقى دون خدمات أو بني تحتية، وتقوم الدولة بحملة هدم لا تتوقف لبيوتها، حيث هدمت في هذا السياق قرية العراقيب (غير المعترف بها) أكثر من ٣٧ مرة. على الرغم من هذا، عرضت الحكومة في نهاية العام المنصرم خطة لحل قضية الأراضي وقضية البلدات العربية غير المعترف بها في النقب، عرفت باسم «توصيات لجنة برافر» لتسوية «قضيّة استيطان البدو في النقب».

١٣ مشروع قانون رقم ٣٧٣، من تاريخ ٢/ ٣/ ٢٠١١. موران أزولاي، «الكنيست أقرَّ قانون المقاطعة»، Ynet.co.il، ١٢/ ٧/ ٢٠١١.

١٤ المصدر السابق.

تكشف خطة برافر ان الهدف الأساس لسياسات الحكومات المتتالية هو طرد السكّان العرب البدو من أراضيهم، وعلى وجه التحديد في القرى غير المعترف بها، ونقلهم إلى التجمّعات السكّانيّة المعترف بها، وهو ما يعني سيطرةَ الدولة على أوسع مساحة ممكنة من أراضي العرب في النقب، وتجميعَهم في أقلّ مساحة ممكنة من الأرض. وتأتي الخطة استكمالا لقرار الحكومة من العام ٢٠٠٥، بإلقاء مهمة معالجة «مشكلة البدو» (ذاك هو المصطلح المقبول في الخطاب الرسميّ لدى مؤسّسات الدولة) على عاتق مجلس الأمن القوميّ،[١٥] المجلس الذي يرى في المجتمع البدويّ تهديدًا للدولة، والذي عَرَّفَ المجتمعَ البدويّ في النقب على أنّه «مادّة متفجّرة» تكمن بداخلها طاقة لمواجهة عنيفة. شَكل توكيل مجلس الأمن القوميّ، علامة فاصلة في سياسات الدولة تجاه المواطنين البدو في النقب؛ في المقابل، تتجاهل الحكومات المتعاقبة الاحتياجاتِ الأساسيّةَ لهم، من حيث إهمال البنى التحتيّة، والتعليم، والصحّة، والتطوير الاقتصاديّ والمَرافق الخدماتيّة. بل إنّ معظم برامج التطوير القطريّة التي انْتُهِجَت في النقب، تَجاهَلت السكّان البدو وأهملتهم.[١٦]

تكشف خطة برافر ان الهدف الأساس لسياسات الحكومات المتتالية هو طرد السكّان العرب البدو من أراضيهم، وعلى وجه التحديد في القرى غير المعترف بها

وَفقَ معطيات المسح الاقتصاديّ والاجتماعيّ لمركز «ركاز» للعام ٢٠١٠،[١٧] بلغ تعداد السكّان العرب البدو في النقب قرابة ٢٠٠،٠٠٠ نسمة، ٥٦٪ منهم تحت سنّ الرابعة عشرة، وتعيش قرابة ٤٧٪ من العائلات البدويّة في النقب في «برّاكيّات». اعتمادًا على المعطيات ذاتها، قالت نسبة ٥٢٪ من الأُسَر العربيّة في النقب إنّها سوف تحتاج إلى وحدة سكنيّة إضافيّة واحدة على الأقلّ خلال السنوات العشر القادمة، وأنّ ٦٧٪ منهم لا يستطيعون توفير هذه الحاجة. فيما يتعلّق بالمشاركة في قوى العمل، نجد أنّ ٤٠٪ فقط من سكّان النقب يشاركون في قوى العمل، بواقع ٦٥٪ لدى الرجال وَ ١٦,٨٪ لدى النساء. ويعمل في عمالة كاملة ٥٥,٧٪ فقط. وبلغت نسبة البطالة ١٤,٢٪ (بينما لم تتعدَّ الـ ٦٪ كمعدّل عامّ في إسرائيل في العام ذاته). ويتبيّن كذلك أنّ مصدر الدخل الأساسيّ لقرابة ٣٠٪ من العائلات البدويّة هو من مخصّصات التأمين الوطنيّ على أنواعها، وأنّ متوسّط الدخل الشهريّ للعائلة البدويّة في النقب بلغ في العام ٢٠١٠ قرابة ٧,٥٠٠ شيكل جديد (مقابل ٨,٢٠٠ متوسّط الدخل لكافّة العائلات العربيّة في إسرائيل وقرابة ١٣،٠٠٠ لدى الأُسَر اليهوديّة). في مجال

وَفقَ معطيات المسح الاقتصاديّ والاجتماعيّ لمركز «ركاز» للعام ٢٠١٠، بلغ تعداد السكّان العرب البدو في النقب قرابة ٢٠٠,٠٠٠ نسمة، ٥٦٪ منهم تحت سنّ الرابعة عشرة

١٥ راجعوا: امطانس شحادة، ٢٠٠٦. **إسرائيل والأقلّيّة الفلسطينيّة ٢٠٠٥**، حيفا: مدى الكرمل، ص ٤٨.

١٦ شولي دختر (محرِّر) (٢٠٠٥) «**تطوير النقب والجليل من أجل اليهود فقط**»، سيكوي – الجمعيّة لدعم المساواة المدنيّة، القدس.

١٧ **الفلسطينيّون في إسرائيل: المسح الاجتماعيّ الاقتصاديّ ٢٠١٠**. ركاز: بنك المعلومات عن الأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل، جمعيّة الجليل.

التعليم، تشير معطيات المسح أنّها الأسوأ بين كافّة فئات المجتمع العربيّ في البلاد، وهي متردّية جدًّا مقارَنة بالمعدّل العامّ في الدولة.

في ظلّ هذا الواقع الحياتيّ الصعب، يُضطرّ السكّان العرب البدو في النقب، ومعهم باقي المواطنين العرب، إلى مواجهة مخطَّط حكوميّ جديد للاستيلاء على أراضيهم يجحف بحقّهم بشكل بالغ ويحرمهم حقّهم في المسكن والكرامة.

خطّة جديدة، أهداف قديمة

أقرّت الحكومة الإسرائيليّة في ١١/ ٩/ ٢٠١١، قبول توصيات تقرير طاقم الوزارات لتطبيق توصيات «لجنة ترتيب استيطان البدو في النقب»،[١٨] أو ما بات يُعرف بـِ«خطّة برافر».

مضمون المخطّط الذي جرى إقراره:

١- مصادرة ونزع الملكيّة عن نصف مليون دونم من أراضٍ تعود ملْكيّتها للعرب في النقب.

٢- مصادرة ونزع الملكيّة دون تعويض بأرض بديلة عن أراضي الرعاية والأراضي الجبليّة الواقعة في منطقة السياج. من الجدير ذكره أنّ مساحة منطقة السياج ثلاثمئة ألف دونم يقيم عليها الآن سكّان عرب النقب البالغ عددهم مئتي ألف نسمة، وتشكّل ٣٪ من مساحة أراضي النقب البالغة اثني عشر مليون على الرغم من أنّ البدو في النقب يشكّلون ٣٢٪ من مجمل سكّان النقب.

٣- يؤكّد القرار كلَّ قرارات المحاكم الغيابيّة التي صدرت بحق المواطنين البدو والتي تصل إلى ٨٠ قرارًا، وصُودر بموجبها ٧٠ ألف دونم. كذلك يصادق على كلّ قرارات المصادرة التي صدرت ضدّ أراضي العرب في النقب منذ العام ١٩٤٨ ويلغي حقَّ أهلها في الحصول على التعويض بأرض بديلة.

٤- يحظر القرار إقامةَ أيّ تجمّع سكنيّ عربيّ غربيّ الشارع ٤٠ (شارع رئيسيّ في النقب) يمتدّ من مفترق طرق بيت كما- بئرالسبع-تلاليم.

٥- تحويل ما تُسمَّى «سلطة تسوية توطين البدو» من مسؤوليّة وزارة الإسكان إلى مسؤوليّة مكتب رئيس الحكومة، وتعيين طاقم في مكتب رئيس الحكومة يعمل على تنفيذ الخطّة.

٦- إقامة وحدة خاصّة في وزارة الأمن الداخليّ لتنفيذ قوانين الأراضي وقوانين التخطيط والبناء في النقب.

---

١٨ قرار حكومة ٣٧٠٧، تاريخ ١١/ ٩/ ٢٠١١، «قبول توصيات تقرير طاقم الوزارات لتطبيق توصيات لجنة ترتيب استيطان البدو في النقب»: www.pmo.gov.il/PMO/Secretarial/Decisions/2011/09/des3707.htm

٨- يضع المخطّط جدولاً زمنيًا أقصاه ٥ سنوات لبحث ادّعاءات الملْكيّة، بعدها تُسجَّل الأراضي باسم الدولة، وكلّ تأخير عن الجداول الزمنيّة المحدّدة يؤدّي إلى معاقبة المواطن البدويّ بانتقاص العُروض المقدَّمة حتّى إلغائها إذا لم يلتزم بالفترة الزمنيّة المحدّدة.

٩- إقامة محاكم خاصّة تبحث اعتراضات المواطنين البدو -وهي ذات طابع سياسيّ أغلبيّة أعضائها معيَّنون من طرف الحكومة ولا تجري المناقشة من خلال المحاكم القائمة.

بحسب «برافر» الحلّ الأمثل للقرى غير المعترف بها هو نقل السكّان إلى أحياء داخل القرى المعترف بها مقابل تعويض للبلديّات التي تستوعب المهجَّرين إليها

بالإضافة، تطرقت الخطة إلى قضيّة القرى غير المعترف بها. ويشترط القرار الحكوميّ الحاليّ الاعترافَ بأيّ قرية جديدة بقرار من الحكومة، ويرى أنّ الحلّ الأمثل للقرى غير المعترف بها هو نقل السكّان إلى أحياء داخل القرى المعترف بها مقابل تعويض للبلديّات التي تستوعب المهجَّرين إليها، وتوسيع مسطّح القرى القائمة لتشمل تجمّعات سكنيّة للقرى غير المعترف بها، بينما يكون الخَيار الأخير هو الاعتراف. وكذلك يشمل توصيةً بالتعامل بحزم ضدّ البناء غير المرخَّص الجديد. وفي ما يتعلّق بالبناء غير المرخَّص القديم، ستُحدَّد فترة زمنيّة للترخيص تبدأ بعدها حملة هدم بيوت وتُلقى مصاريف الهدم على أصحاب البيوت. المخطَّط المقترَح يهدد تدمير ١٤ قرية وترحيل ٣٠ ألف مواطن عربيّ من أراضيهم.

أقرّت الحكومة، في موازاة إقرار توصيات برافر، خطّة خماسيّة للتطوير والإنماء الاقتصاديّين للسكّان البدو (القرار رقم ٣٧٠٨)، تمتدّ على الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٦. تسري الخطّة على كافّة السكّان البدو القاطنين في منطقة بئر السبع، وترمي إلى وضع برنامج عمل مفصَّل مع ميزانيّات محدَّدة للتطوير والإنماء الاقتصاديّين، بمشاركة الوزارات الحكوميّة ذات الصلة، وبمتابعة دائمة من قِبَل مكتب رئيس الورزاء. وقد ورصدت الحكوميّة ميزانيّة بقيمة ١,٢٣٨,٠١ مليون شيكل لخمسة أعوام، بالإضافة إلى التزام مؤسّسة الجوينت رصد مبلغ آخر مقداره ٢٥ مليون شيكل.

أقرّت الحكومة، في موازاة إقرار توصيات برافر، خطّة خماسيّة للتطوير والإنماء الاقتصاديّين للسكّان البدو (القرار رقم ٣٧٠٨)، تمتدّ على الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٦.

وفيما تبدو الخطّة طمّوحة ومتنوّعة المصادر والمَحاور، الا ان تجارب الماضي التي عاشها الفلسطينيون تجعلهم يشكون في نوايا الحكومة وفي مدى مصداقيّتها ورغبتها في التنفيذ. فقد طرحت في السابق العديد من الخطط الحكوميّة بهدف تطوير وتنمية الاقتصاد العربيّ غير ان أغلبها بقي حبرًا على ورق، ويمكن التذكير هنا بعدم تنفيذ خطّة المليارات الأربعة التي أقرّتها حكومة باراك في العام ٢٠٠١ بعد هبّة أكتوبر. كذلك إنّنا نتحدّث -في حالة البلدات البدويّة في النقب- عن بلدات تخلو من أيّ بنًى تحتيّة

حديثة، ومحرومة من ميزانيّات تطوير على مدار عشرات السنوات، ومن المستبعد أن تفي بالغرض ميزانيّاتٌ قليلة كهذه، يبلغ مقدارها قرابة ٢٥٠ مليون شيكل في العام الواحد وموزَّعة على كافّة مناحي الحياة، إذ إن احتياجات البلدات البدويّة أكبر من ذلك بكثير. علاوة على هذا أُنيط تطبيق الخطّة بـ«هيئة تطبيق خطّة ترتيب استيطان البدو في النقب» التابعة لمكتب رئيس الوزراء، وهو ما يعني أنّها مرتبطة ومشروطة بموافقة السكّان البدو على ما اقترحته الخطّة من شروط لتسوية قضيّة الأرض في النقب، أي هي مشروطة بتنازل السكّان العرب عن أراضيهم والانتقال، بشكل أو بآخر، إلى البلدات المعترف بها، وهو ما يعتبر وفق لجنة التوجيه العليا لعرب النقب وقيادات المجتمع العربيّ في إسرائيل بمثابة وضع شروط سياسيّة لتحقيق تنمية وتطوير اقتصاديّين. ولهذا يمكن التكهّن أنّ تنفيذها سيكون صعبًا وغير مقبول على السكّان البدو.

أزمة السكن، الحلول الحكوميّة المقترحة والمجتمع العربيّ

كشفت حركة الاحتجاج الاجتماعي الاقتصادي التي أطلقها المجتمع الإسرائيلي خلال الصيف المنصرم، عن أزمة اقتصادية اجتماعية. لم تأت هذه الأزمة من فراغ، بل كانت نتيجة فعلية لسياسات اقتصادية نيوليبرالية منتهجة منذ سنوات، ومتوازية مع سياسات استيطانية استعمارية مطبقة في الأراضي المحتلة نتج عنها تأسيس «دولة رفاه» في الأراضي المحتلة لا مثيل لها بالعالم. أدت هذه السياسة إلى تفاقم الفروق الاقتصادية وانعكست التحولات أكثر شيء على ارتفاع أسعار الشقق والمنازل في إسرائيل. إذ ارتفعت منذ العام ٢٠٠٩ أسعار المنازل (البيع والإيجار) بنسبة تراوحت بين ٣٠٪-٤٠٪ في المدن الكبيرة، على الرغم من محاولات وزارة المالية كبح الارتفاع عن طريق الضرائب، ومن تشديد محافظ بنك إسرائيل شروط منح قروض الإسكان. إلا ان ضائقة السكن لدى المجتمع الفلسطيني تختلف إلى حدّ بعيد عن مشكلة ارتفاع الأسعار في المدن الإسرائيلية. فإذا كان العامل الأول في ارتفاع أسعار البيوت في المدن الإسرائيلية هو رغبة الشباب اليهود بالسكن في المركز وشح العرض هناك، فان أسباب الأزمة في البلدات العربية تعود إلى: غياب مناطق بناء ملائمة؛ عدم إقرار خرائط هيكلية؛ ومسطحات نفوذ؛ عدم وجود بناء جماهيري؛ عدم إقامة أي بلدة عربية جديدة منذ العام ١٩٤٨؛ والأهم مصادرة الأراضي، أي أن مسببات الأزمة هي مسببات سياسية بامتياز. ويبقى المواطن العربي محاصرا داخل البلدات العربية، وفي أفضل الحالات يحاول الانتقال إلى ما يسمى المدن المختلطة، ويمنع، بواسطة القانون، من محاولة السكن فيما يُسمى بالبلدات الجماهيرية الصغيرة.

كشفت حركة الاحتجاج الاجتماعي الاقتصادي التي أطلقها المجتمع الإسرائيلي خلال الصيف المنصرم، عن أزمة اقتصادية اجتماعية

أظهر المسح الاقتصادي الاجتماعي لمركز ركاز (مركز الجليل للأبحاث) للعام ٢٠١٠، أن ٩٣٪ من الأسر الفلسطينية في إسرائيل تمتلك البيوت التي تسكنها، مقابل ٦٦٪ من المجتمع الإسرائيلي. كما أظهرت المعطيات ان المجتمع الفلسطيني يعاني من نقص حاد في الأراضي بصورة عامة وبتلك المخصصة للبناء بصورة خاصة. مما يؤهل ضائقة السكن لتتحول إلى إحدى القضايا الأكثر إلحاحا للمجتمع العربي، وفقا لمعدي التقرير. فقد أظهرت البيانات أن ٥٥٪ من الأسر الفلسطينية في البلاد تحتاج إلى وحدة سكنية واحدة إضافية على الأقل في السنوات العشر القادمة (ما يعادل ١٠٠,٠٠٠ وحدة سكنية). وتقول ٤٧٪ من مجمل الأسر الفلسطينية التي تحتاج إلى وحدة سكنية واحدة على الأقل في السنوات القادمة إنها لن تتمكن من بناء أي وحدة سكنية. وفقا لمعدي التقرير فان المجتمع الفلسطيني سيواجه أزمة سكن حقيقية وخطيرة في السنوات القليلة القادمة.

أظهرت البيانات أن ٥٥٪ من الأسر الفلسطينية في البلاد تحتاج إلى وحدة سكنية واحدة إضافية على الأقل في السنوات العشر القادمة

تفيد معطيات ودراسات المركز العربي للتخطيط البديل أن طريقة تعامل الدولة مع ضائقة السكن تزيد الأمور تعقيدا، كونها تتجاهل إلى حدّ بعيد مشاكل البلدات العربية. فقد أظهرت دراسة أعدها المركز أن دائرة أراضي إسرائيل وفرت خلال الفترة بين عام ٢٠٠٥- ٢٠١٠ فقط ٢١٪ من الأراضي المطلوبة لسد احتياجات المواطنين العرب من الوحدات السكنية، في حين وصلت هذه النسبة إلى ٥٩٪ للمواطنين اليهود.[١٩]

يتواصل تجاهل الدولة لضائقة السكن في البلدات العربية، بل يبدو أن الحكومة الإسرائيلية تبحث عن أساليب لإخراج البلدات العربية من دائرة المستفيدين من أي خطة جدية للتعامل مع ضائقة السكن. فعلى سبيل المثال، حاولت وزارة المالية تخفيض أسعار المنازل وكبح الطلب عليها، بواسطة فرض ضرائب على من يقومون بشراء المنازل بهدف الاستثمار. وحاول بنك إسرائيل لجم الطلب من خلال رفع فوائد قروض الإسكان وتشديد شروط الإقراض. في كلتا الحالتين لا تحمل تلك الوسائل حلولا لضائقة الإسكان في المجتمع العربي لأن الطلب على الوحدات الإسكانية فيها لا يتأثر بهذه الخطوات، فشراء الشقق السكنية لأغراض الاستثمار أمر شبه معدوم في المجتمع العربي، كما أن منح القروض الإسكانية ليس متاحا لغالبية الأزواج الشابة العربية التي تُخطط لبناء أو شراء بيت في بلدة عربية.

يتواصل تجاهل الدولة لضائقة السكن في البلدات العربية، بل يبدو أن الحكومة الإسرائيلية تبحث عن أساليب لإخراج البلدات العربية من دائرة المستفيدين من أي خطة جدية للتعامل مع ضائقة السكن

كما وتتجاهل وزارة البناء والإسكان تجاهلا تاما تقريبا احتياجات البلدات العربية. وعدا عن مدينة الناصرة، ومؤخرا مدينة سخنين، لا يوجد للوزارة أي مشاريع بناء في بلدات عربية. بل انه حتى حين يعرض الوزير خطة للتعامل مع أزمة الإسكان في الدولة

١٩ المركز العربي للتخطيط البديل، «بحث المركز العربي للتخطيط البديل: حوالي ٢٠ الف وحدة سكنية في البلدات العربية «عالقة» ولم يتم المصادقة عليها خلال العقد الأخير»: www.ac-ap.org/index.asp?i=1498

تستثني تلك الخطط المواطنين العرب بشكل كامل. فقد توصل وزير البناء والإسكان إلى اتفاق مع وزارة المالية لمنح تسهيلات وهبات مالية بقيمة ١٠٠ ألف شيكل لشراء شقق في الضواحي- النقب والجليل. مراجعة البرنامج والخطط توضح ان عددا صغيرا من البلدات العربية مشمولة في هذه الخطة (٨ من ٢٨ بلدة) كونها تشمل البلدان المعرفة «منطقة تطوير أ» فقط، وتشمل البناء العامودي فقط.

لا تقيم الدولة ولا توسّع إلاّ بلدات تُقام للسكّان اليهود في المناطق المجاورة للبلدات العربيّة، كما فعلت في توسيع مدينة «حريش» الواقعة في منطقة وادي عارة

أما خطة رئيس الوزراء وقانون «لجان الإسكان الوطنية» الذي تمت المُصادقة عليه في الكنيست الإسرائيلي بداية آب ٢٠١١، والذي سيتم بموجبه إقامة ست لجان خاصة لتسريع المصادقة على المخططات في الألوية المختلفة في البلاد، فهي تشمل أيضا بنودا تُبقي البلدات العربية خارج اللعبة، حيث لا يأخذ القانون بعين الاعتبار الخصوصية في مجال البناء لدى العرب، ويشترط وجود أكثر من ٢٠٠ وحدة سكنية في مشاريع الإسكان، كما ويشترط إقامتها على أراضٍ ٨٠٪ منها على الأقل أراضي دولة، الأمر الذي لا ينطبق على البناء في البلدات العربية.

يظهر هذا التجاهل جليًا من خلال تعامل دائرة أراضي إسرائيل ومؤسّسات التخطيط الرسميّة ووزير البناء والإسكان مع احتياجات المواطنين العرب، فقد بيّنت دراسة للمركز العربيّ للتخطيط البديل أنّ هناك ٣٣ مخطّطًا لبناء ٢٠ ألف وحدة سكنيّة في بلدات عربيّة، لا تزال عالقة في مرحلة البحث والنقاشات في لجان ومؤسّسات التخطيط والبناء المختلفة منذ ١٩ عامًا، علمًا أنّ هذه المخطّطات هي -في الأساس- مخطّطات لتوسيع مناطق التطوير القائمة حاليًا.[٢٠]

بالتوازي ، لا تقيم الدولة ولا توسّع إلاّ بلدات تُقام للسكّان اليهود في المناطق المجاورة للبلدات العربيّة، كما فعلت في توسيع مدينة «حريش» الواقعة في منطقة وادي عارة. فعلى سبيل المثال، صرّح وزير البناء والإسكان أريئيل أطياس في السابق أنّه «يجب وقف التوسّع العربيّ في وادي عارة».[٢١] أقوال وزير البناء والإسكان توضّح الأهداف غير المعلَنة لسياسات وزارته خاصّة، وأهداف الحكومة عامّة. إذ تعمل الحكومة على تعزيز الوجود اليهوديّ في النقب والجليل، وتَعتبر ذلك غايةً قوميّة، لذلك تكون البلدات العربيّة خارج إطار التطوير والتنمية وخارج مشاريع الإسكان أو عرض الحلول. يدلّ ذلك أنّ القضيّة لا تتعلّق بنقص الميزانيّات أو الموارد، بقدر ما تتعلق بسلّم أولويّات الحكومة، التي تجد عادة الموارد لتحقيق الأهداف القوميّة فيما تقوم بإقصاء البلدات العربيّة والسكّان العرب من عمليّات التنميّة.

تعمل الحكومة على تعزيز الوجود اليهوديّ في النقب والجليل، وتَعتبر ذلك غايةً قوميّة

٢٠ المركز العربيّ للتخطيط البديل، بيان صحفيّ ١١/٨/ ٢٠١١، موقع العرب نت.
٢١ چاي ليبرمان، «يجب وقف التوسّع العربيّ في وادي عارة»، هآرتس ٢/ ٧/ ٢٠٠٩.

على الرغم من حدة أزمة الأرض والمسكن في المجتمع العربي، الا ان حركة الاحتجاج الاقتصادي الاجتماعي التى حصلت في الصيف الأخير، حول أزمة ارتفاع أسعار السكن، لم تنتقل الى المجتمع العربي او البلدات العربية بشكل قوي، وبقيت ظاهرة هامشية مرّت دون أثر يذكر. لكن هذا لا ينفي تحول الظاهرة إلى قضية سياسية خلافية بين الأحزاب العربية.

على الرغم من حدة أزمة الأرض والمسكن في المجتمع العربي، الا ان حركة الاحتجاج الاقتصادي الاجتماعي التى حصلت في الصيف الأخير، لم تنتقل الى المجتمع العربي او البلدات العربية بشكل قوي، وبقيت ظاهرة هامشية مرّت دون أثر يذكر

الحراك السياسي لدى الأحزاب العربية والعربية-اليهودية

أسهمت الأحداث التي شهدها لعام ٢٠١١ في توسيع وتوضيح الفروق السياسيّة القائمة بين الأحزاب العربية والعربية–اليهودية، وبينها وبين التيارات السياسية الإسلامية أيضا، نتيجة عدة تحولات إقليمية (الثورات العربية) وإسرائيلية (موجة الاحتجاج الاجتماعي الاقتصادي) وفلسطينية عامة (استحقاق أيلول) وفلسطينية داخلية (المطالبة بانتخاب لجنة المتابعة). هذه الأحداث ساهمت في تموقع الأحزاب العربية على الخارطة السياسية–الحزبية او خارجها، وفي توضيح طرحها السياسي، والتزاماتها الفكرية. كما عكس تعامل الأحزاب العربية المختلفة مع تلك الأحداث الالتزام الفكري الإيديولوجي لتلك الأحزاب. لكنه تأثر أيضا من المناكفات الداخلية بين الأحزاب والحاجة لتبني، في كثير من الحالات، مواقف سياسية تتعارض مع مواقف الأحزاب الأخرى. لعل أكثر المواضيع التي ساهمت في توضيح الفروق السياسية والإيديولوجية بين الأحزاب العربية وتوسيعها، هي الحراك الاجتماعي الاقتصادي الذي حصل لدى المجتمع الإسرائيلي في صيف ٢٠١١، تفسيره، والمواقف منه، وقضية المشاركة في هذا الحراك، أو الامتناع عن ذلك. ومن ثم الثورات العربية واستحقاق أيلول الفلسطيني.

مواقف الأحزاب العربية من الاحتجاج الاقتصادي الاجتماعي

الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب الشيوعي

أبدت الجبهة والحزب مواقف داعمة لحركة الاحتجاج منذ يومها الأول، ورأت فيها فرصة ذهبية لعمل احتجاجي مشترك بين الأقلية العربية والأغلبية اليهودية، وكانت على قناعة ان حركة الاحتجاج هي فرصة تاريخية لتغيير سلم الأولويات السياسي في المجتمع الإسرائيلي، وربما فرصة لإعادة بناء اليسار وفقا لمفاهيمها الاقتصادية الاجتماعية وبقيادتها. بالنسبة للجبهة والحزب الشيوعي لم يكن هناك سؤال حول المشاركة في حركة الاحتجاج، فقد كان الجواب محسوما بشكل تلقائي

أبدت الجبهة والحزب مواقف داعمة لحركة الاحتجاج منذ يومها الأول، ورأت فيها فرصة ذهبية لعمل احتجاجي مشترك بين الأقلية العربية والأغلبية اليهودية

نحو المشاركة. السؤال كان كيف تجند الجبهة وتقنع المجتمع العربي للمشاركة وإخراجه من خموله وعدم اكتراثه بما يحصل داخل المجتمع الإسرائيلي. ناهيك أنها فرصة نادرة لإثبات شرعية وصحة الطرح السياسي والاقتصادي والاجتماعي للحزب الشيوعي الإسرائيلي. دعمت الجبهة الديمقراطية وكذا الحزب الشيوعي وتبنيا مطالب حركة الاحتجاج وأضافا عليها بعض المطالب الخاصة بالمجتمع العربي.

دعم الجبهة لحركة الاحتجاج، واعتقادها أنها مناسبة سانحة لعرض مطالب المجتمع العربي كان واضحا منذ بداية الاحتجاج. حيث كتب أيمن عودة سكرتير الجبهة الديمقراطية:[٢٢]

الكل يدرك اليوم أكثر من أي وقت مضى أن النضال اليهودي العربي المشترك هو الطريق الرئيس لانتزاع الحقوق. . وعلاوة على تلك القضايا المشترك فهناك القضايا الخاصة بالجمهور العربي وأبرزها القرى غير المعترف بها حكوميا، وقضايا توسيع الخرائط الهيكلية. . . من يتوقّع أن تُهمل قضايا الجمهور العربي في هذه الحركة أو تأتي على حسابه، فعليه أخذ دوره لمنع ذلك، بأن يشارك في النضال وفي صياغة المطالب لا الركون السلبي في البيت وأدلجة الكسل. . . أتوجّه إلى جمهورنا عموما، والجبهويين على وجه الخصوص، بالشروع بقوّة بنصب الخِيَم في قرانا ومدننا هذا الأسبوع، والمشاركة في مظاهرة تل أبيب الجبارة نهاية هذا الأسبوع، هذا واجبنا الوطني اليومي.

انطلاقا من التبني الكامل لحركة الاحتجاج عملت الجبهة والحزب الشيوعي على تجنيد الشارع العربي للمشاركة في فعاليات الاحتجاج والمظاهرات القطرية.

كذلك قام مكتب الجبهة بزيارة خيم المعتصمين في «سدروت روتشلد» في تل أبيب لإعلان تأييده لحركة الاحتجاج في بداياتها. وأصدرت الجبهة بيانا دعت فيه الجمهور اليهودي والعربي للمشاركة في الخيام والمسيرات الجبارة ضد موجة الغلاء والسياسة النيو-ليبرالية التي تتبعها الحكومة. وطالبت الجبهة بإدراج قضايا توسيع مناطق نفوذ البلدات العربية والاعتراف بالقرى غير المعترف بها، كقضايا أساسية ضمن المطالب العامة. وأكد البيان على أهمية هذا النضال وأهمية أن يكون يهوديا عربيا مشتركا في مواجهة سياسة الحكومة في كافة المجالات».[٢٣]

وتطابقت مواقف اللجنة المركزية للحزب الشيوعي مع مواقف الجبهة وهو ما تم التعبير عنه في البيان الصادر عن اللجنة المركزية للحزب في ١٥/٨/ ٢٠١١ .[٢٤]

انطلاقا من التبني الكامل لحركة الاحتجاج عملت الجبهة والحزب الشيوعي على تجنيد الشارع العربي وتشجيعه للمشاركة في فعاليات الاحتجاج والمظاهرات القطرية.

٢٢ أيمن عودة، «نحن والنضال الاجتماعي»، **موقع الجبهة الديمقراطية**، ٣/٨/ ٢٠١١.

٢٣ المصدر السابق.

٢٤ «قرارات الجلسة الخامسة عشرة اللجنة المركزية الحزب الشيوعي: من احتجاج اجتماعي لتغيير سياسي»، **موقع الجبهة** ١٥/٨/ ٢٠١١.

ففي ١٢/٨/ ٢٠١١ عممت الجبهة رسالة على السلطات المحلية العربية تحثّها على المزيد من النضال الشعبي ضد السياسة الحكومية الاقتصادية، وأكدت الجبهة أن النضال الاجتماعي هو سياسي في صُلبه، وأن أي تغيير في السلم الاقتصادي يجب أن يشمل تغييرا سياسيا لأن الدولة تصرف المليارات على المستوطنات المحتلة لأراضي الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع. وأكدت الجبهة أن على الجمهور العربي ومعه اليهود الديمقراطيين أن يؤكدوا على كل هذه القضايا مجتمعة، وأن على الجمهور العربي أن يكون جزءًا من النضال العام، وفي الوقت ذاته أن يطرح قضاياه المميّزة.[٢٥]

في نهاية آب دعت الجبهة الجمهور الواسع للمشاركة بقوة في مظاهرة مئات الألوف في تل أبيب ضد غلاء المعيشة.[٢٦]

وفي تصريح لسكرتير الجبهة أيمن عودة قال: إن الجمهور العربي هو الأضعف اقتصاديا، ومن مصلحته المباشرة رفع «الحد الأدنى للأجور» وتخفيض أسعار الحاجيات الأساسية، وكل عاقل يُدرك أن هذا النضال لا يمكن أن يكون عربيا فقط، وإنما من خلال النضال اليهودي العربي المشترك».[٢٧]

طرحت الحركة الإسلامية الشق الجنوبي (الممثلة في الكنيست) موقفا براغماتيا قريبا من موقف الجبهة الديمقراطية ورأت أن هناك فرصة لاستغلال حركة الاحتجاج لعرض مطالب المجتمع العربي

الحركة الإسلامية- الشق الجنوبي (الممثلة في الكنيست)

طرحت الحركة الإسلامية- الشق الجنوبي (الممثلة في الكنيست) موقفا براغماتيا قريبا من موقف الجبهة الديمقراطية ورأت أن هناك فرصة لاستغلال حركة الاحتجاج لعرض مطالب المجتمع العربي واحتياجاته، وربما تحقيق بعض الانجازات. وصرح عضو الكنيست عن الحركة الإسلامية الشيخ إبراهيم صرصور «أفهم أن هنالك ربما بعض التباينات في وجهات النظر بين مركبات لجنة المتابعة حول بعض التفاصيل المتعلقة بطبيعة مشاركتنا في حركة الاحتجاج، وهذا شيء طبيعي، ولكني أفهم أيضا انه لا خلاف أبدا أن على مجتمعنا واجب الاستفادة من هذه الحركة الاحتجاجية الاجتماعية إلى أقصى الحدود، خصوصا وأننا وإن كانت لقضايانا خصوصيتها وخلفياتها وطبيعتها، إلا أننا سنكون أكثر الناس استفادة من أي إنجازات اجتماعية واقتصادية يمكن أن تتحقق من خلال هذه النضال غير المسبوق، لأننا أكثر المجموعات القومية الاجتماعية ظلما وضعفا وفقرا على مستوى الدولة، فمن المنطق ألا نضيع الفرصة لتحقيق ما أمكن من إنجازات في هذه المرحلة».[٢٨] وأضاف: «هل يمكن لأحد أن يتصور

٢٥ «رسالة من الجبهة الديمقراطية الى السلطات المحلية العربية»/ ، **الاتحاد**، ١٢/٨/ ٢٠١١.
٢٦ **موقع الجبهة** ٣٠/٨/ ٢٠١١.
٢٧ المصدر السابق.
٢٨ ابراهيم صرصور، «السجالات حول دور الجماهير العربية في (ثورة الخيام) ضارة ولا مبرر لها»، **موقع العرب نت**، ٢٨/٨/ ٢٠١١.

إمكانية تحقيق إنجاز ما من غير أن تكون لنا مشاركة محسوبة في الفعاليات، وعضوية فاعلة في القيادة الجماعية لحركة الاحتجاج؟. طبعا لا. التجارب الماضية علمتنا أنه من الحكمة استغلال المنعطفات الاجتماعية والسياسية في المجتمع الإسرائيلي، بهدف تحقيق إنجازات معينة. من الحكمة أيضا أن نذوت أن نضالنا كمجتمع عربي قد يتقاطع مع نضالات المجتمع اليهودي خصوصا في القضايا المطلبية، ما يجعل احتمالات الوصول إلى نتائج، أكبر مما لو كانت المعركة عربية محضة». [٢٩]

التجمع الوطني الديمقراطي

حاول التجمع ان يجمع بين الرغبة في تنامي حركة الاحتجاج ونضوجها إلى حركة قد تغير الواقع الإسرائيلي، وبين الحاجة الى التمييز بين مطالب المجتمع العربي واحتياجاته وأسباب حركة الاحتجاج ومطالبها. وقد عمل الحزب على الربط بين الحالة الاقتصادية للفلسطينيين في الداخل وبين المكانة السياسية والقانونية لهم، ومن هنا ربط بين مطالب اقتصادية ومطالب سياسية قومية. ورأى التجمع أن حركة الاحتجاج توفر فرصة لرفع سقف المطالب ولتنظيم المجتمع العربي في لجان محلية وإقامة خيام محلية ونضال محلي حول مطالب المجتمع العربي. وطالب التجمع ان يكون هناك عمل عربي مشترك تحت سقف لجنة المتابعة. واعتقد التجمع أن هناك حاجة لتوضيح الفرق بين حالة المجتمع الفلسطيني ونوعية مطالبه وبين الاحتجاج داخل المجتمع الإسرائيلي. وإذا قرر المجتمع العربي ان يخوض نضالا مشتركا مع حركة الاحتجاج، فيجب أن لا يفرط بالهوية القومية، وأن لا يتنازل عن المطالب القومية. على المجتمع العربي أن يضع السقف الأدنى للنضال المشترك لا أن يبحث عن قاعدة مشتركة في الحد الأدنى لكي تكون مقبولة على الإجماع الصهيوني. هذا لا يلغي، وفقا للتجمع، إمكانية نضال مشترك بين المجتمع العربي وأجزاء من المجتمع الإسرائيلي تنطلق من الحاجة إلى تغيير النظام القائم لا الاكتفاء بإدخال تعديلات شكلية على بعض السياسيات الاقتصادية الاجتماعية. وقد نشر التجمع بيانا فصل فيه ١٥ مطلباً خاصاً بالمجتمع الفلسطيني للمشاركة في حركة الاحتجاج. [٣٠]:

حاول التجمع ان يجمع بين الرغبة في تنامي حركة الاحتجاج ونضوجها إلى حركة قد تغير الواقع الإسرائيلي، وبين الحاجة الى التمييز بين مطالب المجتمع العربي واحتياجاته وأسباب حركة الاحتجاج ومطالبها

«رغم أهمية موجة الاحتجاج في إسرائيل، إلا أنها لا تمثل ثورة في المفاهيم وهي تنضوي تحت مظلة الإجماع الصهيوني. لم تع حركة الاحتجاج الإسرائيلية أن تنفيذ مطالبها بحاجة إلى انقلاب في السياسة الإسرائيلية، إلى تقليص دراماتيكي في ميزانية الأمن وإلى وقف ضخ مشروع الاستيطان بمليارات الشواكل، وإلى تغيير السياسات

٢٩ المصدر السابق.

٣٠ **موقع بكرا**، «التجمع يطرح ١٥ مطلباً لحل مشكلة السكن عند العرب ويدعو لتوحيد النضال»، ١٩/٨/٢٠١١.

الاقتصادية والاجتماعية النيو-ليبرالية . . . لقد رفعت حركة الاحتجاج شعار العدالة الاجتماعية، ولهذا الأمر استحقاقات لم تلتزم بها قيادة هذه الحركة، وأولها أن العدالة تكون أولاً لأكثر الفئات فقراً، وهم المواطنون العرب، وتكون في صالح الضحية، المتمثلة في أهل البلاد الأصليين، الذي يعانون من سياسات الاقتلاع والتهميش والإقصاء والتمييز. إن أكثر المطالب عدالة هي مطالب المواطنين العرب، الذي عانوا الأمرين من السياسات الحكومية العدائية، بالأخص في كل ما يتعلق بالأرض والمسكن، ونحن نضعها ليس أمام الحكومة الإسرائيلية، بل وأيضا أمام قيادات حركة الاحتجاج، وعليها هي أن تقرر هل هي مع عدالة اجتماعية لكل المواطنين أم لليهود فقط».

وضحت حنين زعبي، النائب في الكنيست عن التجمع الوطني الديمقراطي، التخبط الداخلي لدى التجمع بين المشاركة في حملة الاحتجاج واستغلاله كرافعة لتحقيق تغيير ما في المجتمع الإسرائيلي وبين الرؤيا الواقعية والحاجة لطرح مطالب عربية خالصة لا تقتصر فقط على الجوانب الاقتصادية الاجتماعية، وقالت ان «هنالك عدة أسباب تجعل التعاطي الجدي مع حركة الاحتجاج الإسرائيلية، وعدم إدارة الظهر لها، أمراً لا جدال فيه، وأهم هذه الأسباب هي: تقاطع بعض مطالب هذه الحركة مع بعض من مطالب المجتمع العربي في البلاد، سرعة واتساع رقعة انتشار هذه الحركة، وجدية تعامل مؤسسات الدولة معها، كل هذه عوامل تتطلب منا أن نتعامل معها كفرصة وكمنبر لطرح مطالبنا وإسماع صوتنا».[٣١] وأضافت، لكن التعاطي الجدي لا يكفل بالضرورة تعاطيا منسجما مع مكانتنا القومية والسياسية. والموقف القائل إن علينا أن «نبلور ونطرح مطالبنا»، هو موقف يحظى بإجماع . . . كما أن مطالبنا ببعدها السياسي وببعدها الاقتصادي الاجتماعي أيضا هي محل إجماع، ما هو خارج الإجماع هو المشروع السياسي الأبعد الذي نحمله، واستراتيجيات النضال».[٣٢]

٣١ حنين زعبي، «المشكلة ليست في خيام تل أبيب»، **موقع عرب ٤٨**، ٢٦/٨/ ٢٠١١.
٣٢ المصدر السابق.

الحركة الإسلامية-الشق الشمالي

رأت الحركة الإسلامية–الشق الشمالي نفسها خارج حركة الاحتجاج تماما دون أي شرط أو طرح مطالب خاصة للمجتمع العربي، وبهذا فهي تموضع نفسها خارج المشهد السياسي الإسرائيلي تماما، فاقدة أي أمل من تغيير الفضاء السياسي أو اللعبة السياسية القائمة. وطالبت بنضال خاص ومستقل للمجتمع العربي وفي البلدات العربية فقط.

عبرت عن هذا الموقف المقالات التي نشرها قادة وكتاب الحركة الإسلامية– الشق الشمالي، إذ كتب عبد الحكيم مفيد، «لا يمكن التغاضي عن حجم المشاركة الكبيرة في هذه المظاهرات (الاحتجاج). والعرب، أي نحن، ماذا نقول. نحن في الحقيقة لم نكن هناك، لم نكن ضمن لائحة المطالب لقيادة المتظاهرين، لم نكن ضمن أجندتهم، بتاتا، كل ما قيل عن أننا كنا هناك هو غير صحيح، تل أبيب لم تأخذنا بعين الاعتبار، رغم تواجد عرب هناك، والمسألة ببساطة للغاية، لأننا لسنا ضمن اهتمامات تل أبيب»، وأضاف: « لا يمكن ان نرفع صوتنا هناك أو نخفضه بحسب أجندات تل أبيب، وليعذرنا الذين غضبوا للغاية على عدم تواجدنا هناك، غضبوا إلى الحد الذي خرجوا به عن توازنهم». [٣٣]

وعبرت كلمة العدد في صحيفة صوت الحق والحرية بتاريخ ١٣/ ٨ عن موقف مشابه بل وأكثر حدة، إذ قالت «نحن نوهِمُ أنفسنا بأن المؤسسة الإسرائيلية بكل مؤسساتها، حكومتها ووزاراتها ومكاتبها الرسمية، يمكن فعلا أن تصغي إلينا»، وفيما يخص المحتجين أضافت الصحيفة «هؤلاء أناس مدللون مدلعون يبحثون عن حياة أكثر رفاهية. . أما نحن، وإن كنا نبحث عن حياة أقل فقرا ونكدا وعنصرية وتضييقا، وعن غرفة نأوي إليها غير مهددة بالهدم، فإن قضيتنا أكبر من مسكن ومن أجرة مسكن. . . قضيتنا شيء آخر مختلف، من عالم آخر مختلف، وأدوات وأساليب ومنطلقات مطالبنا لتحقيقها يجب أن تكون مختلفة، وهي بالتأكيد ليست في خيام تل أبيب». [٣٤]

لا بد من الإشارة هنا أن حركة الاحتجاج الاقتصادي الاجتماعي التي حصلت في المجتمع الإسرائيلي خلقت حراكا سياسيا نشطا داخل المجتمع الفلسطيني في الداخل لا نظير له إلا في فترات الحملات الانتخابية. وقد ساهم هذا الحراك في توضيح التمايزات السياسية والفكرية بين الأحزاب العربية وتموضعها على الخارطة الحزبية والسياسية الإسرائيلية. إلا أن اندثار حركة الاحتجاج حال دون تفاقم الحراك الداخلي بين الأحزاب العربية. وبعد هدوء العاصفة تحولت أنظار الأحزاب العربية من جديد إلى الثورات العربية واستحقاق أيلول الفلسطيني.

---

٣٣ عبد الحكيم مفيد، «الناتو، تل أبيب، مثيلو الجنس والأمم المتحدة والصفقة التشيكية كذلك»، **موقع فلسطينيو ال ٤٨**، ٥/ ٩/ ٢٠١١.

٣٤ كلمة العدد، «نحن بين الوهم والحقيقة»، **صوت الحق والحرية**. ١٣/ ٨/ ٢٠١١

المواقف من الثورات العربية

استحوذت أحداث «الربيع العربي» على اهتمام المجتمع الفلسطيني ونخبه وقياداته وأحزابه منذ أواخر العام ٢٠١٠ . واحتل الموضوع مكانة مركزية في النقاشات الحزبية والسياسية داخل المجتمع الفلسطيني، واختلف تعامل الأحزاب العربية مع الثورات العربية تبعا لجغرافية الثورات وطبيعة النظام في تلك الدولة، كما عكس الالتزام الإيديولوجي الفكري للأحزاب العربية .

اختلف تعامل الأحزاب العربية مع الثورات العربية تبعا لجغرافية الثورات وطبيعة النظام في تلك الدولة، كما عكس الالتزام الإيديولوجي الفكري للأحزاب العربية.

ورحبت كافة الأحزاب العربية بالثورة في تونس وفي مصر وفي اليمن، دون ان تتفق بالضرورة على تفسير أسباب الثورات . إذ رأت الحركة الإسلامية أنها ثورات للحركات الإسلامية سوف تفضي في نهاية المطاف إلى حكم إسلامي ؛ ورأى الحزب الشيوعي أنها ثورات طبقية انتفضت فيها الطبقة الفقيرة ضد النظام الرأسمالي الفاسد، ورأى التجمع الوطني أنها ثورات قومية ستؤدي إلى يقظة قومية عروبية تقف إلى جانب الممانعة والمقاومة .

غير ان الإجماع حول ثورات تونس ومصر واليمن، سرعان ما بدأ يتصدع في حالة الثورة الليبية بسبب التدخل العسكري الأجنبي، وتصاعد الخلاف أكثر وأكثر فيما يخص الثورة السورية حيث طالت الخلافات في بعض الأحيان الصفوف الداخلية للأحزاب .

الجبهة والحزب الشيوعي الإسرائيلي

وقفت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب الشيوعي الإسرائيلي إلى جانب ثورة تونس ومصر واليمن، والى جانب الثورة في ليبيا في بدايتها . لكن الإجماع الداخلي تصدع إلى حد ما تجاه الثورة السورية . إذ وقف قسم كبير من قيادات الصف الأول في الحزب الشيوعي والجبهة إلى جانب النظام السوري، مقابل عدد أقل من قيادات الصف الثاني التي وقفت إلى جانب الثورة . وعكس موقف الجبهة والحزب الشيوعي الرسمي التزامهم الفكري الإيديولوجي الذي يرى في الرأسمالية الغربية رأس الثعبان وفي حلفائها من الأنظمة العربية «الرجعية» المشكلة والعائق أمام تحرر الشعوب العربية . ربط الحزب الشيوعي موقفه من الثورات العربية بكونه جزءا من معسكر معاد للغرب وللرأسمالية والاستعمار والامبريالية .

الإجماع حول ثورات تونس ومصر واليمن، سرعان ما بدأ يتصدع في حالة الثورة الليبية بسبب التدخل العسكري الأجنبي، وتصاعد الخلاف أكثر وأكثر فيما يخص الثورة السورية حيث طالت الخلافات في بعض الأحيان الصفوف الداخلية للأحزاب

ظهر التأييد والدعم للثورة التونسية والمصرية من خلال بيانات رسمية للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب الشيوعي، وفي إقامة فعاليات لدعم الثورتين . ففي بيان رسمي لسكرتارية الجبهة الديمقراطية « إننا أمام لحظة تاريخية عظيمة، أمام نصر استراتيجي لإرادة

الشعب المصري وثورته ضد الاستغلال والإفقار، ضد الديكتاتورية والتوريث، وضد الولاء للإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، ثورة سياسية، طبقية واجتماعية تقدمية في الصميم. . . إنّ انتفاض الشعوب العربية على أنظمتها ينذر بمرحلة جديدة في المنطقة، نريد لها أن يكون لسان حالها، إلى جانب الخبز والحرية، الكرامة والسيادة الوطنية التي لن تتأتى إلا بالتمرّد أيضًا على الاملاءات السياسية والاقتصادية الأميركية والإسرائيلية». [٣٥]

وقد نظمت الجبهة والحزب الشيوعي أمسيات تضامن واحتفال بانتصار الثورة في تونس ومصر. وتحدث في إحدى تلك الأمسيات، المحامي أيمن عودة، سكرتير الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وقال «إن الموقف القومي والأممي السليم يكون بتأييد هذه الثورات بلا أي تحفظ». [٣٦]

وفي تفسير الجبهة والحزب الشيوعي للثورة في تونس ومصر، يوضح محمد نفاع سكرتير الحزب الشيوعي، ان مشارب الثورات طبقية بامتياز وضد الامبريالية والرأسمالية الغربية. . [٣٧]

وفسر عصام مخول عضو المكتب السياسي ورئيس الدائرة الفكرية في الحزب الشيوعي الإسرائيلي، الثورة الشعبية في تونس ومصر وانتشار الانتفاضات الشعبية في وجه أنظمة الاستبداد العربية، على أنها الشكل الجديد الذي ابتدعته الشعوب العربية للرد على نتائج الأزمة الرأسمالية العالمية. وكتب «الطابع الاستبدادي للنظام المصري ليس مسألة أشخاص، أو سوء طالع، وإنما هو التعبير السياسي عن شكل سيطرة الرأسمالية المصرية». [٣٨]

وقفت قيادات الحزب الشيوعي، بالمجمل، مع النظام السوري، مع مطالبة النظام بتنفيذ إصلاحات ووقف العنف

وقف الحزب الشيوعي والجبهة مع الشعوب في حالة تونس ومصر واليمن والى حدّ بعيد في الحالة الليبية (لغاية بدء التدخل العسكري للناتو)، وكان على قناعة أن المحرك الطبقي الذي يناهض الامبريالية والاستعمار كان أقوى وأهم عامل في اندلاع الثورات. هذا التحليل يفسر إلى حدّ بعيد موقف الحزب الشيوعي تجاه الثورة السورية. إذ وقفت قيادات الحزب، بالمجمل، مع النظام السوري، مع مطالبة النظام بتنفيذ إصلاحات ووقف العنف. على الرغم من الموقف الرسمي والصريح بدعم النظام السوري، كانت هناك أصوات، ولو أقل تأثيرا وفي مواقع قيادية في الصف الثاني، تدعم الثورة السورية على غرار بقية الثورات العربية ولم تر ان الوضع السوري يجب ان يكون مختلفا.

بعد اندلاع الثورة السورية، رأى نفاع ان الانتداب الغربي يعمل للعودة إلى المنطقة

٣٥ سكرتارية الجبهة: تحية لشعب مصر وثورته المظفّرة، ١٢/ ٢/ ٢٠١١، موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.
٣٦ «الشبيبة الشيوعية تحيي الشعبين المصري والتونسي بعرس كفاحي مهيب!.» **جريدة الاتحاد**، ١٤/ ٢/ ٢٠١١.
٣٧ انظر محمد نفاع، رياح ثورية تهبّ على العالم العربي»، موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، ٢/ ٢/ ٢٠١١: http://www.aljabha.org/index.asp?i=57166 (شوهد ٥/ ٢/ ٢٠١١)
٣٨ عصام مخول: لسنا مشاريع لتبييض أنظمة الاستبداد العربية وعمالتها لأمريكا، موقع الجبهة الديمقراطية والسلام والمساواة، ٢١/ ٢/ ٢٠١١.

من باب الثورات العربية، ويسأل: من سيكون البديل في حالة إسقاط النظام السوري. ويجيب ان البديل هو من ترضى عنه أميركا، من أولئك الذين يطلبون التدخل، تماما كما جرى في العراق، وتماما كما جرى في أفغانستان.[٣٩] أما في تفسيره للاختلاف بين الثورة في تونس ومصر وبين الثورة الليبية والسورية يقول نفاع:[٤٠]

نحن ضد قتل المدنيين وضد التوريث، وضد قوانين الطوارئ وضد الاعتقالات، فهل لهذا السبب تتآمر أميركا على النظام السوري!! وماذا مع تلك النظم العربية، التي لا توجد فيها ولا ذرة من الديمقراطية، وأميركا تحمي تلك العروش بقواعدها العسكرية المرشومة على أرض هذه العروبة، ألا يقع هذا الحماس المنقطع النظير ضد النظام السوري في تناقض مع الماركسية اللينينية، التي رأت وترى ويجب ان ترى في الاستعمار هو العدو الأول والجوهري والأساسي للشعوب!! وها أنا أصل إلى استنتاج صحيح على العموم: حيث تقف أميركا وأوروبا وإسرائيل والرجعية، علينا أن نقف موقفا مجابها معارضا، وكان هذا وسيكون دائما هو الموقف الثوري الصحيح... على الإنسان الثوري الحقيقي أن يعرف العدو الأساسي له وللإنسانية وللشعوب وللكادحين، وأميركا والاستعمار هم هؤلاء العدو، هذه هي البوصلة وعلينا ألا نفقد البوصلة.

لم يكن موقف سكرتير الحزب الشيوعي نشازا بين قيادات الحزب. فقد أعلن عضو الكنيست الأسبق عصام مخول عن دعمه الكامل للنظام السوري. وقال «لقد حددنا منذ البداية بوضوح، أن هناك معارضة وطنية في سورية، وهناك مطالب شعبية عادلة وغضب مشروع يصب في النضال من أجل تغيير سلم الأولويات، وتحريم الحلول الأمنية للمسائل السياسية والاجتماعية والمطلبية. ولكننا قلنا أيضا، إن هناك مؤامرة، ملامحها أخذت تطفو في هذه الأيام على السطح، كما تطفو الأسماك المتعفنة على سطح المستنقع الآسن، تلتف من حولها شرائح متنفّذة في المعارضة السورية المتآمرة وخصوصا ما يسمى معارضة الخارج... ولا يمكن القبول باستمرار الهروب من الاعتراف بما يعترف به القائمون على المؤامرة والممسكون بخيوطها أنفسهم، من أن المؤامرة هي الشيء الرئيسي الذي يدور في سورية وعليها في الأشهر العشرة الماضية، وأن هذه المؤامرة أكبر من النظام السوري وأكبر من سورية نفسها».[٤١]

---

٣٩ محمد نفاع، «الانتداب الغربي يعود إلى العالم العربي»، **موقع الجبهة** ١٩/ ٦/ ٢٠١١.

٤٠ المصدر السابق. موقف محمد نفاع يندرج تحت بيان الأحزاب الشيوعية العالمية الذي أعلن في ختام ملتقى الأحزاب الشيوعية في بلجيكا في آيار ٢٠١١. هناك أعلنت الأحزاب الشيوعية تضامنها مع سورية في وجه المؤامرات الامبريالية بالتعاون مع أعوانها من القوى الرجعية في المنطقة. الندوة الشيوعية العالمية العشرون في بروكسل في الفترة بين (١٣ -١٥-ايار ٢٠١١).

٤١ عصام مخول، «الاعتراف بما يعترف به القائمون على المؤامرة - فضيلة!»، **موقع الجبهة ١٤/ ١/ ٢٠١٢**. عصام مخول، «ما يحدث في سورية... و «الأهداف الإستراتيجية الكبرى»، **موقع الجبهة ٥/ ١١/ ٢٠١١**.

يوافق على هذا الموقف من الأحداث في سورية، ولو بتحفظ ما، أيضا، عضو الكنيست محمد بركة، القيادي في الجبهة الديمقراطية وفي الحزب الشيوعي، الذي صرح في مقابلة مع وكالة التلفزيون السوري «إن هناك مسعى واضحا من القوى الامبريالية في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل لإعادة صياغة المنطقة عبر ركوب موجة المطالب الشعبية الموجودة في كل العالم العربي بهدف تغيير الأنظمة لتسير وفق سياساتها كما هو الحال في سورية وفي أماكن أخرى. وأضاف: إنني عندما أريد أن أزن موقفا فإنني أحكم من خلال معيارين: الأول هو هل هذا الموقف هو في مصلحة الشعب والثاني أين إسرائيل وأميركا منه؟ فإذا وجدت نفسي في صف أميركا وإسرائيل فإنني أشعر بحرج شديد. وقال بركة: إنه يجب التفريق فيما يتعلق بالاحتجاج والمعارضة بين جناحين فالأول يطرح مطالب عادلة وحقيقية والثاني مرتبط بالولايات المتحدة الأميركية وعقد مؤتمر للمعارضة في باريس بحضور أحد أقطاب الحركة الصهيونية من الفرنسيين لا يمكن أن يدخل في سياق المعارضة الحقيقية التي تريد الإصلاح ومصلحة البلد، كما أن مطالبة أحدهم بكل وقاحة برفع العلم الإسرائيلي في دمشق هو عمالة وخيانة وليس معارضة».[٤٢]

موقف الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية هو الوقوف الى جانب النظام السوري في «مواجهة مخططات الاستعمار الجديد» وفقا للجبهة، ومطالبة النظام بالتوقف عن القمع والقتل وتوفير الحريات والكرامة للشعب السوري.

تشكل هذه المواقف تعبيرا عن موقف الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب الشيوعي الرسمي، الذي نشر أيضا في افتتاحية الصحيفة الرسمية للحزب في تاريخ ٢٠/٦/٢٠١١. إذ جاء «انتقدنا وننتقد وسننتقد، في الماضي والحاضر والمستقبل، جميع الممارسات القمعية للنظام السوري بحق مواطنيه. ونقف اليوم أيضًا ضد قمع ما هو سلمي ومدني ومشروع من الاحتجاجات – بخلاف الأعمال المشبوهة والعمليات التخريبية. ويزداد وضوحًا، يومًا بعد يوم، أنّ ما يجري في سورية من أحداث بعيد كل البعد عمّا حدث في مصر وتونس، من حيث طبيعة الأحداث، ومن حيث أهداف ومآرب ومشارب وعلاقات بعض القوى المشاركة فيها والمؤجِّجة لها، وبما لا يقل أهمية: من حيث مخططات ومطامع القوى الإمبريالية وبعض الأطراف الإقليمية. إنّها لحقيقة أنّ سورية، بنظامها الحالي، ورغم كل ما لنا عليه من مآخذ جوهرية، تقف حجر عثرة في وجه المخططات الأميركية–الإسرائيلية، وتساند قوى المقاومة في لبنان وفلسطين، وتقيم علاقات صداقة وتعاون مع القوى المناهضة للإمبريالية في المنطقة وفي العالم.

بالمجمل، نجد ان موقف الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية هو الوقوف الى جانب النظام السوري في «مواجهة مخططات الاستعمار الجديد» وفقا للجبهة، ومطالبة

٤٢ موقع الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون السوري، مقابلة مع محمد بركة، 23.9.2011: www.rtv.gov.sy/index.php?d=13&id=79737

النظام بالتوقف عن القمع والقتل وتوفير الحريات والكرامة للشعب السوري. لكن هذه المواقف وعلى الرغم من أنها صدرت من قيادات الصف الأول، لاقت بعض الانتقاد من داخل صفوف الحزب وكتابه، حتى لو كانت ضعيفة وليست من قيادات بارزة أو ذات مناصب رسمية في الحزب. من تلك الأصوات كان الصحافي هشام نفاع الذي طرح موقفا واضحا متضامنا مع الثورة والشعب السوري. :[٤٣]

ويمكن القول: ان الموقف الرسمي للحزب الشيوعي الإسرائيلي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، يشتق من موقعهم الإيديولوجي الملتزم فكريا بموقف الأحزاب الشيوعية العالمية، ومناهض للمعسكر الرأسمالي الغربي، مع الأخذ بعين الاعتبار الاعتبارات المحلية والإقليمية، منها موقف سورية «الممانع». لذلك يؤيدان النظام السوري ويعارضان بشدة أي محاولة للتدخل الأجنبي وإسقاط النظام. هذا الموقف وان كان الأقوى في الحزب الشيوعي، على الرغم من وجود أصوات قليلة وضعيفة تنتقده وتقف إلى جانب الثورة.

الموقف الرسمي للحزب الشيوعي الإسرائيلي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، يشتق من موقعهم الإيديولوجي الملتزم فكريا بموقف الأحزاب الشيوعية العالمية، ومناهض للمعسكر الرأسمالي الغربي، مع الأخذ بعين الاعتبار الاعتبارات المحلية والإقليمية، منها موقف سورية «الممانع».

التجمع الوطني الديمقراطي

لا يختلف موقف التجمع الوطني الديمقراطي كثيرا عن موقف الحزب الشيوعي من حيث دعم الثورات في تونس ومصر وليبيا، وان اختلف في تفسير الثورات وتداعياتها، فيما يشهد التجمع نقاشات حادة بين قياداته فيما يخص الثورة السورية.

دعم التجمع الوطني الديمقراطي بشكل واضح الثورة في تونس ومصر واعتبرها بداية لعهد جديد في الدول العربية. كما برز احتفال التجمع بتنحي حسني مبارك. إذ اعتبر التجمع، نظام مبارك عميلا لإسرائيل وللولايات المتحدة، وقائدا لما يسمى محور الاعتدال في الشرق الأوسط وعائقا أمام بزوغ فجر القومية العربية.

احتفل التجمع الوطني الديمقراطي بانتصار ثورة تونس ودعم الثورة المصرية. وأقام مسيرة بتاريخ ١٢/ ٢/ ٢٠١١، أي يوم تنحي مبارك، (الإعلان عن الفعالية كان قبل إعلان التنحي). خلال التظاهرة عبرت قيادات التجمع عن غبطتها لتنحي مبارك وانتصار الثورة.[٤٤]

كما تم التعبير عن الموقف الداعم للثورة في تونس ومصر، والمتفائل من إمكانيات التحول في كافة الدول العربية وتغير موازين القوى في المنطقة، في البيان الختامي[٤٥] للمؤتمر السادس للتجمع الوطني الديمقراطي الذي عقد في حزيران ٢٠١١.

٤٣ انظر هشام نفاع، «نعم، ضد الامبريالية وضد النظام!»، **موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة**، ١٦/ ٩/ ٢٠١١.

٤٤ التجمع الوطني يحتفل بإنجاز الثورتين المصرية والتونسية. **موقع التجمع الوطني الديمقراطي**
12.2.2011: http://www.tajamoa.org/?mod=article&ID=1813

٤٥ **موقع عرب ٤٨**، «البيان الختامي وقرارات المؤتمر السادس للتجمع الوطني الديمقراطي»، ٣٠/ ٦/ ٢٠١١.

واعتبر التجمع الوطني الديمقراطي نجاح الثورات العربية وتوسعها إلى كل من اليمن وليبيا، وبداية حراك في الأردن، نقطة تحول مصيرية في تاريخ الدول العربية، سوف تؤدي إلى تغيير في المعادلات والسياسات والتوازنات القائمة لتميل إلى صالح الممانعة والمقاومة وضرب مصالح إسرائيل وأميركا في المنطقة. ورأى التجمع فيها تحولا سيعيد الكرامة الوطنية والقومية للشعوب العربية بأدوات ديمقراطية.

غير ان هذا التفاؤل تراجع حيال الثورة الليبية والتدخل العسكري الأجنبي هناك، لكن دون ان تصدر انتقادات علنية واضحة. وتغير الوضع مع الحالة السورية، فعلى الرغم من ان بيان المؤتمر السادس للتجمع تطرق للثورة السورية ودعمها ولو بشكل خجول، فهو لم يقطع حبل الود مع النظام، وذلك بسبب تعدد واختلاف المواقف بين قيادات التجمع وأعضاء المؤتمر.

وقد جاء في البيان الختامي للمؤتمر السادس: «يؤكد المؤتمر على أن التجمع يعتمد نفس المعايير التي حددت موقفه من الثورات العربية في الحالة السورية أيضًا، من هنا: يدعم التجمع المطالب المشروعة للشعب السوري في الحرية والديمقراطية والعدالة لاجتماعية وإلغاء كافة أشكال الفساد والتمييز بين المواطنين ونهب ثروات البلاد والمال العام. إن من حق الشعب السوري أن يتمتع بالديمقراطية الحقة... يدين المؤتمر القتل وقمع المتظاهرين ويشجب كافة أشكال التعذيب والتنكيل بالمواطنين العزل... يحذر المؤتمر من خطري التبعية للامبريالية والاحتراب الطائفي، اللذين تواجههما الثورات العربية. لقد ارتفعت بعض الأصوات التي تدعو للتدخل الأجنبي في سورية غير آبهة بإضعاف دورها المناهض للهيمنة الأميركية والإسرائيلية. نحن ندين بشدة هذه الأصوات ونحذر من أي محاولة أجنبية أو داخلية للمس بدور سورية القومي ودورها الداعم لقوى الممانعة ومقاومة الهيمنة الإسرائيلية والأميركية. يدعو المؤتمر إلى وقف سفك الدماء وإلى عقد مؤتمر حوار وطني جدي وحقيقي وشامل، لتنظيم عملية الانتقال السلمي نحو الديمقراطية، بما فيها انتخابات ديمقراطية حرة».[٤٦]

إلا أن هذا الموقف التوافقي بدأ يتخذ منحى خلافيا[٤٧] دعا فيه قسم من قيادات التجمع إلى الوقوف إلى جانب الدولة السورية على أثر التحولات على أرض الواقع ودخول الدول العربية في صف المعارضة بشكل واضح ومواقف الدول الغربية، وإبعاد سورية من جامعة الدول العربية، وبسبب وتصريحات المعارضة السورية (المجلس الوطني السوري) ضد المقاومة اللبنانية وما اعتبر في التجمع مغازلة لإسرائيل والغرب، وكذلك في أعقاب

٤٦ المصدر السابق.

٤٧ عوض عبد الفتاح، «ملاحظات على الوضع السوري»، **موقع عرب ٤٨**، ٣٧/ ١/ ٢٠١٢.

المطالب بالتدخل الأجنبي في سورية، من جهة، ومواقف تطالب بأخذ موقف أكثر حدة ووضوحا إلى جانب الثورة بسبب زيادة منسوب أعمال القمع والقتل التي يمارسها النظام.

ظهرت الخلافات داخل التجمع فيما يخص الثورة السورية علنا عن طريق مقالات منشورة لقيادات الحزب، كل يدافع ويروج لموقفه. فقد كتب مصطفى طه نائب الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي، ردًا على قرار الجامعة العربية تعليق عضوية سورية، «من يومها وحتى الساعة، كانت سورية هي الروح التي أبقت هذا الجسم ذا الشلل النصفي على قيد الحياة، وبإعلان تعليق عضوية سورية فيه هو إعلان شهادة الدفن الرسمية لهذا الجسم الورقي الذي لا تكون قراراته بشبه الإجماع إلا في حالات التآمر... خيوط المؤامرة بانت، والمعارضة الوطنية الحقيقية يجب أن تفرز نفسها بوضوح لتصر على الإصلاح من ناحية، ورفض التدخل الأجنبي، وحماية حركات المقاومة العربية من ناحية أخرى، وطرح برنامج واضح للمصالحة ما بين النظام والمعارضة الوطنية الحقيقية والتي ليست على شاكلة عبد الحليم خدام وأمثاله».[٤٨]

وتختلف عضو الكنيست حنين زعبي مع موقف نائب الأمين العام حيث كتبت، «نحن لا نحتاج لأن نعرف تفاصيل ما يحدث في سورية، لكي نحسم في مسألة تضامننا مع الثورة... نحن لا نحتاج لتفاصيل لكي نعرف أن لا مؤامرة تستطيع أن تخرج شعبا للتضحية بحياته، لأن هذه ليست قضية معرفية أصلا، بل هي قناعة تنبع من ثقتنا بأهمية الحرية في حياة الشعوب، وبقدرة الشعوب على النضال والتضحية من أجل حريتها... أما عدم الوضوح فيما يتعلق بصراعات المعارضة بأطيافها المختلفة، وعدم وقوف بعضها في وجه التسليح الداخلي، والطائفية، ودور أطراف في المعارضة في الانزلاق لمطالب التدخلات الخارجية، كل ذلك، عليه ألا يتعلق بموقفنا من شرعية الثورة، ومن موقفنا الداعم لها. هذا يحدد بالتأكيد موقفنا من أطراف المعارضة المختلفة، ويجب أن ندين وبحدة أي طرف في المعارضة يريد أن يحرف الثورة السورية عن أهدافها السامية وفي مركزها هدف الحرية، كما حدده الشعب السوري نفسه. يجب بالتأكيد أن ندين التدخل العسكري... لكن إلى جانب كل ذلك، علينا أن نؤكد، نحن مع الشعب السوري بالمطلق، ومع أو ضد المعارضة حسب مواقفها ودورها... وأن نقول أن سؤال الموقف من الثورة هو سؤال يتمحور حول استبداد النظام مقابل حرية الشعب العربي في سورية، هو سؤال لا يحتاج لمعرفة «تفاصيل» ما يجري في سورية. وأن نحول سؤال الثورة إلى أسئلة أخرى لا تتعلق بحرية الشعب

٤٨ مصطفى طه، «قصة الثعلب والأسد.. وجامعة الدول العربية»، صحيفة **فصل المقال** ٢٥/ ١٠/ ٢٠١١.

السوري، هو أيضا حسم قيمي، باتجاه عدم إعطاء أولوية للحرية، وعدم التعاطي معها كقضية الثورة أو سؤالها المركزي». [٤٩]

في المقابل حاول واصل طه، رئيس التجمع الوطني الديمقراطي أن يعرض موقفا وسطيا، يقف إلى جانب الحرية والديمقراطية وضد القمع والقتل، لكن في الوقت نفسه لا يلغي وجود مؤامرة على سورية ومحاولة لأخذها من موقع إلى آخر، بدون أي علاقة لقيم الحرية والديمقراطية، بل لإغلاق حسابات مع مواقف سورية السابقة. [٥٠]

الحركات الإسلامية

على عكس التجمع الوطني الديمقراطي، الذي بلغ لديه أعلى مستوى من الخلافات العلنية، وعلى عكس شبه الإجماع القائم لدى الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي في دعم النظام، كان موقف الحركات الإسلامية واضحًا في دعم الثورات العربية جميعها، كونها، تشير إلى بداية مرحلة تولي الحركات الإسلامية السلطة في الدول العربية. هذا الموقف لم يخل في بعض الحالات من الصبغة الطائفية، خاصة في حالة الثورة السورية. لذلك نجد ان تفسيرات الحركات الإسلامية للثورات ومواقفها منها كانت مشبعة بنغمة دينية وأحيانا طائفية.

كان موقف الحركات الإسلامية واضحًا في دعم الثورات العربية جميعها، كونها، تشير إلى بداية مرحلة تولي الحركات الإسلامية السلطة في الدول العربية

بعد انتصار الثورة في تونس كتب حامد اغبارية، محرر صحيفة صوت الحق والحرية، ان «واشنطن خائفة وتل أبيب مرعوبة، مما يحدث في العواصم العربية، وليس فقط من إمكانية سقوط الأنظمة، بل في الأساس من احتمال حدوث ما عملوا جميعا على منعه: صعود الإسلام من جديد... لقد أرادت أميركا صياغة المنطقة العربية والشرق الإسلامي صياغة جديدة، تخدم مصالحها ومصالح المؤسسة الإسرائيلية، وذلك ضمن الحملة الصليبية العاشرة، التي بدأها الإمبراطور «جورج بوش الثاني»، ولكن الرياح جرت بعكس ما تشتهيه أميركا؛ فقد انتفضت كرامة الأمة التي داستها واشنطن وزبانيتها، بداية في فلسطين، ثم في أفغانستان وفي العراق، وفي سائر عواصم العالم العربي والإسلامي». [٥١] وفي مقال آخر كتب اغبارية «هذه الأيام تتبدّى حقيقة الشعب التونسي الأصيل، الذي عبر عن هذه الأصالة وعن جذوره الممتدة عبر التاريخ والحضارة الإسلامية، من خلال تأكيده أنه شعب مسلم يعتز بهويته الإسلامية وتوجهاته الوسطية، حين منح ثقته لحزب النهضة الإسلامي في انتخابات المجلس التأسيسي الذي سيقود تونس الخضراء في مرحلة ما بعد الثورة». [٥٢]

٤٩ حنين زعبي، «حرية الشعوب هي سؤال الثورات العربية»، **موقع عرب ٤٨**، ١٧/ ٢/ ٢٠١١.
٥٠ واصل طه، «وحدة الوطن السوري أمانة في أعناق السوريين والعرب»، **موقع عرب ٤٨**، ٢٦/ ١٢/ ٢٠١٢.
٥١ حامد اغبارية «انفراط العقد»، **موقع فلسطينيو الـ٤٨**، ٣٠/ ١/ ٢٠١١.
٥٢ حامد اغبارية، «نهضة الشعب التونسي»، **صوت الحق والحرية** ٢٩/ ١٠/ ٢٠١١.

قناعة الحركات الإسلامية بان الثورات العربية هي المدخل للانتصار الحركات الإسلامية وعودتها الى الحكم برز بعد انتخابات مصر. في هذا السياق كتب الشيخ كمال خطيب، نائب رئيس الحركة الإسلامية الشق الشمالي، « لقد كنت على يقين بأن الشعوب إذا ما أعطيت حرية الاختيار فإنها لن تختار إلا أصحاب الأيادي البيضاء المتوضئة، وهذا ما كان في تونس؛ عبر فوز حركة النهضة الإسلامية «الإخوان المسلمون». وهذا وأعجب منه سيكون في مصر بإذن الله، حيث يتوقع كل المراقبين فوزًا ساحقًا لحزب الحرية والعدالة «الإخوان المسلمون» في الانتخابات المرتقبة. ولن يختلف الحال في ليبيا ولا في اليمن ولا في سورية حال سقوط الصنمين ونظامهما العائلي والطائفي، حيث الحضور البارز -بل والأبرز- للحركة الإسلامية «الإخوان المسلمون» في الثورة الشعبية السلمية هناك». [٥٣] ويوافقه الرأي بدر محمد بدر الذي كتب بعد فور الحركات الإسلامية في الانتخابات البرلمانية في مصر: «من الواضح أن هذا الفوز السياسي والمعنوي الكبير، الذي حققه التحالف الديمقراطي بقيادة حزب «الحرية والعدالة»، الجناح السياسي للإخوان المسلمين، يتيح له فرصة ذهبية لخدمة هذا الوطن، والخروج بنا من هذه الأزمات التي تحيط بنا من كل جانب. وأعتقد أن أجمل ما في هذا الفوز التاريخي، الذي ينسجم مع صعود الإسلاميين عموما في ثورات الربيع العربي، وتوليهم السلطة في تونس والمغرب حتى الآن، وفي انتظار مصر وليبيا واليمن، ثم في سورية بإذن الله لاحقا، أنه جاء باختيار شعبي ووطني أصيل». [٥٤]

كانت الحركات الإسلامية الوحيدة التي نظمت مظاهرات تضامن مع الثورة السورية وضد النظام. ففي أيلول ٢٠١١ نظمت الحركة مظاهرة قطرية في مدينة الناصرة جمعت بين شقي الحركة الإسلامية (الشمالية والجنوبية)

انبهار أبناء الحركات الإسلامية بنتائج الثورات في مصر وتونس، ونوعا ما نتائج الانتخابات في المغرب، زادهم حماسا وثقة بالنفس في حتمية التحول الإسلامي في المنطقة، مما رفع مستوى هجومهم على النظام السوري والإيمان انه في حال انتصرت الثورة هناك سيكون هذا في صالح الحركات الإسلامية. وقد يكون هذا ما سهل استعمال لغة دينية طائفية بشكل علني وواضح في القضية السورية.

كانت الحركات الإسلامية الوحيدة التي نظمت مظاهرات تضامن مع الثورة السورية وضد النظام. ففي أيلول ٢٠١١ نظمت الحركة مظاهرة قطرية في مدينة الناصرة جمعت بين شقي الحركة الإسلامية (الشمالية والجنوبية). [٥٥] الشيخ حماد ابو دعيبس، رئيس الحركة الإسلامية الشق الجنوبي، قال في المظاهرة، «ان ربيع الثورات العربية صناعة الكرامة والحرية التي ذاق طعمها أهلنا في تونس ومصر وفي

٥٣ كمال خطيب، «ماذا قال الجردون للأسد؟»، **صوت الحق والحرية**، ٥/ ١١/ ٢٠١١.
٥٤ بدر محمد بدر «هل بدأت حقبة الإسلاميين في دول الربيع العربي؟»، **موقع فلسطينيو الـ٤٨**، ١٤/ ١/ ٢٠١٢.
٥٥ أنس موسى، «الآلف الحناجر تهتف ضد بشار الأسد في مظاهرة الحركة الإسلامية»، **موقع فلسطينيو الـ٤٨**، ١٦/ ٩/ ٢٠١١.

ليبيا ومذاقها قريب يا أهلنا في سورية. بشار لن يدوم بل إلى زوال والى اندحار».[٥٦] وأضاف موجه حديثه إلى الرئيس السوري بشار الأسد، : «نعرف انك لا تعرف الله وانه ليس عندك دين فلتعلم، أتدري أين أبوك ومصيره الذي قتل عشرات الآلاف في حماة، نثق قطعيا انه الآن يلتحف نارا وورثك عارا لن تنفك عنه حتى تخرج من هذه الحلبة الى جهنم وبئس المصير». اما الشيخ كمال خطيب نائب رئيس الحركة الإسلامية الشمالية فقال: « لماذا هذه المظاهرة انطلقت من مسجد السلام الى شهاب الدين ومن يوم الجمعة، واسميناها لبيك يا شام، لأن المساجد انطلقت منها انطلاقات الخير، من مساجد درعا وطرابلس ومصر والشام بدأت انتفاضات التحرير، كان لا بد ان نتذكر ان المساجد هي بداية انتفاضات الخير والتحرير من المستعمرين، حيث تعود المساجد اليوم لتأخذ دورها من جديد».

وقال الشيخ كمال خطيب : « من الناس من أدمن على العتمة ويحبون الظلام مع كل الذي يحصل ويتحدثون بتشاؤم وسوداوية، نقول لهم لا ، نحن في مرحلة مفصلية بالتاريخ، نجمنا في صعود ونجمهم في هبوط ، شمسنا تبزغ وشمسهم تغيب، الدور الآن هو دور الشعوب الإسلامية والعربية الشرفاء والخيرين المقهورين والمظلومين. . . من يوقف التاريخ؟ لا احد، إلا جهلة يعبثون أو صبيان يلعبون، فقل لأنصار الظلام الا تتفكرون فتعقلون وتبصرون، لنقول لكم المسلمون قادمون». واختتم قائلا : «شئتم أم أبيتم، الآن هي مرحلة الإسلام، فلا ننحاز إلا للإسلام والشعوب الخيرة، وفي مرحلة لن تطول سنتحدث عن هؤلاء الأقزام، اصبروا ورابطوا، الدور دورنا والمستقبل لنا وليس لغيرنا».

رئيس الحركة الاسلامية – الشق الجنوبي مخاطباً الأسد: «نعرف انك لا تعرف الله وانه ليس عندك دين فلتعلم، أتدري أين أبوك ومصيره الذي قتل عشرات الآلاف في حماة، نثق قطعيا انه الآن يلتحف نارا وورثك عارا لن تنفك عنه حتى تخرج من هذه الحلبة الى جهنم وبئس المصير»

كتب الشيخ كمال خطيب، نائب رئيس الحركة الإسلامية الشق الشمالي في أحد مقالاته: «أما أنا فإنني والحمد لله ومن اليوم الأول كنت على يقين بأن ما يجري هو قدرٌ رباني يحكمه ويحركه الله جل جلاله من فوق السموات الطباق، وأن فيه الخير كل الخير رغم كل ما في ذلك من شهداء وجرحى وسجناء وأرامل وأيتام. . . وإنها ست مزايا وخصائص اجتمعت في هذه الطائفة (السنية– ليست بالمصدر. أ. شحادة) المنصورة بإذن الله تعالى؛ وعليه فإن ما يحدث هذه الأيام في بلاد الشام إنما هو بداية تحرك لتطهير هذه المدن المباركة من حكم البعثيين الطائفيين لتنضم سورية إلى موجة التغيير المباركة التي تشهدها البلاد العربية، والتي هي مقدمة بإذن الله تعالى للانطلاق نحو تحرير القدس والمسجد الأقصى من الاحتلال الصهيوني».[٥٧]

وقد بلغ موقف الحركات الإسلامية المناهض للنظام السوري ذروته حين دعا الشيخ

٥٦ المصدر السابق.

٥٧ كمال خطيب، «لا تحزنوا على الشام ولا تبكوا على اليمن»، **صوت الحق والحرية**، ١٥/ ١٠/ ٢٠١١.

إبراهيم صرصور إلى «تحرك عسكري عربي إسلامي (تركي) لوقف نزيف الشعب السوري، وللجم الوحش البعثي من الاستمرار في اغتيال السوريين بلا رحمة».[٥٨] وقال إن: «هذه التدخل سيمنع التدخل الأجنبي الذي ما أراد الخير لأمة العرب والإسلام منذ قرون طويلة». وأكد الشيخ صرصور على أنه: «لم يعد هنالك بد بعد أن بلغ السيل الزبى، وفاض الدم الحرام حتى غطى وجه سورية، من خطوة هامة وجريئة يجب ألا تقل عن تدخل عسكري عربي – تركي يوقف شلال الدم، ويحمي المدنيين ويضمن الأماكن والممرات الآمنة في كل أنحاء سورية، تمهيدا لتغيير سلمي للنظام، وتحول حقيقي نحو الديمقراطية بعد تفكيك نظام البعث الوحشي.[٥٩]

وضحت مواقف الأحزاب العربية والعربية اليهودية المركزية الفاعلة في المجتمع العربي تجاه الثورات العربية، الفروق الفكرية بين تلك الأحزاب والتزاماتها الأيديولوجية. لكن هذا لا يعني عدم وجود قضايا تجمع بين الأحزاب العربية، ولو بالحد الأدنى. أحد هذه القضايا كان في العام ٢٠١١ ، محاولة السلطة الوطنية الفلسطينية نيل اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين.

يمكن القول: ان قضية استحقاق أيلول كانت مكان إجماع بين معظم الأحزاب العربية، ولو كان دعمها متفاوتا وتفسيراتها مختلفة، باستثناء الحركة الإسلامية الشق الشمالي

استحقاق أيلول

يمكن القول: ان قضية استحقاق أيلول كانت مكان إجماع بين معظم الأحزاب العربية، ولو كان دعمها متفاوتا وتفسيراتها مختلفة، باستثناء الحركة الإسلامية الشق الشمالي. فحدة النقاش في هذا السياق كان منخفضة ومضبوطة بمواقف سياسية، كونها وضعت في سياق تحدي إسرائيل وتحدي عملية التفاوض بصيغتها القائمة.

رأت **الجبهة الديمقراطية** بالتوجه إلى مجلس الأمن رافعة للضغط على إسرائيل ولتغيير موازين القوى في المفاوضات، وكتب محمد بركة في هذا السياق إن الذهاب إلى الأمم المتحدة : «يأتي من أجل تنفيذ القرار الدولي للأمم المتحدة ولالتزامات الدول الكبرى بهذا الشأن؛ إن التوجه للأمم المتحدة يصادر من إسرائيل تحكمها بإيقاع القضية الفلسطينية، ويخلق مسار حراك سياسي يضع الشعب الفلسطيني في مركز الاهتمام الدولي رغما عن أنف حكومة إسرائيل، هذا من ناحية، ويشدد من عزلة حكومة الاحتلال من ناحية أخرى؛ التوجه للأمم المتحدة وقبول فلسطين عضوا كاملا فيها سيكون نقلة نوعية في التفاوض مع إسرائيل، لأن التفاوض سيجري بين دولتين

٥٨ إبراهيم صرصور، «آن الأوان لتدخل عسكري عربي تركي لحماية الشعب السوري من الوحش البعثي»، **موقع العرب** ١٥/ ٢/ ٢٠١٢.
٥٩ المصدر الاسبق.

عضوين في الأمم المتحدة، ويصبح مطلب الانسحاب من الأراضي المحتلة منذ العام ٦٧ ، غير مرهون «بتنازلات» إسرائيلية، وإنما بمطلب الانسحاب من أراضي دولة عضو في الأمم المتحدة؛ فلسطين تستطيع ممارسة حقوق الدول الأعضاء في الهيئات الدولية وأهمها التوجه للمحكمة الدولية وللمحكمة الجنائية الدولية؛ التوجه للأمم المتحدة يجب أن يتحول إلى رافعة لتكثيف حملة التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني، ويجب العمل على استعادة دور حركة التضامن الدولية مع فلسطين.[٦٠]

دعمت الحركة الاسلامية -الشق الجنوبي- توجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة وطلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية

ونوهت الجبهة إلى ضرورة الإبقاء على منظمة التحرير عنوانا سياسيا ممثلا للشعب الفلسطيني، وأن لا تصبح السلطة الوطنية الفلسطينية أو ممثلو دولة فلسطين في حدود ١٩٦٧ ، هم العنوان السياسي، لأن حل وانجاز حقوق قضية اللاجئين الفلسطينيين يجب أن يبقى أحد الثوابت التي لا يجوز التفريط بها، لا جهارا ولا ضمنا.

التجمع الوطني الديمقراطي: اعتبر التجمع ان في هذا التوجه فرصة لتغيير اللعبة القائمة بشكل كلي، وان ذلك سيكون فرصة لإنهاء مسار التفاوض الثنائي المباشر عديم الجدوى بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وهناك من اعتقد أن في ذلك نهاية لمسار أوسلو، وربما خطوة في طريق تدويل القضية الفلسطينية من جديد. وقد اعتبر التجمع الخطوة بمثابة إقرار بصحة معارضته لطريق اوسلو.

وقد أصدر التجمع الوطني الديمقراطي بيان دعم لخطوة السلطة يوضح قراءة التجمع لها، ويوضح الاختلاف عن موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. بيان الدعم هذا كان مفاجأة بالنسبة لكثير من المراقبين والى قسم كبير من كوادر التجمع، إذ ثابر التجمع في السنوات الأخيرة على مهاجمة السلطة الوطنية الفلسطينية وانتقادها.[٦١]

الحركة الإسلامية -الشق الجنوبي، الممثل في الكنيست: دعمت الحركة توجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة وطلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وفي الوقت ذاته حذرت من التنازل عن الثوابت الفلسطينية. وقد عبرت الحركة عن موقفها في بيان أصدرته عشية تقديم الطلب الفلسطيني في الأمم المتحدة.[٦٢]

أما الحركة الإسلامية- الشق الشمالي، وعلى عكس الأحزاب الأخرى عارضت وهاجمت قرار السلطة الفلسطينية التوجه إلى الأمم المتحدة

أما الحركة الإسلامية- الشق الشمالي، وعلى عكس الأحزاب الأخرى عارضت وهاجمت قرار السلطة الفلسطينية التوجه إلى الأمم المتحدة، وقالت على لسان عبد

٦٠ محمد بركة، «استحقاق ايلول: ندعم ونحذّر»، ١١/ ٩/ ٢٠١١.

٦١ «بيان صادر عن التجمع الوطني الديمقراطي حول التوجه الى الأمم المتحدة للاعتراف بالدولة الفلسطينية وقبولها عضواً كاملاً في الأمم المتحدة»، **موقع عرب ٤٨**، ٤/ ٩/ ٢٠١١. من الجدير ذكره ان إعلان السلطة التوجه الى الأمم المتحدة كان محركا لعقد لقاء مصالحة بين وفد من المكتب السياسي للتجمع الوطني الديمقراطي وحركة فتح ولقاء الرئيس محمود عباس بعد قطيعة دامت سنوات. راجعوا: حنان حبيب الله، «التجمع بعد زيارته لعباس: لم نتهم الرئيس بالتفريط بالقضية وهذا تجن لا نقبله ولم نعتذر»، **موقع العرب** ١٤/ ٧/ ٢٠١١.

٦٢ «موقف الحركة الاسلامية من استحقاق أيلول»، **موقع شبكة الميثاق الاعلامية**، ٧/ ٩/ ٢٠١١.

الحكيم مفيد، أن «الأمم المتحدة التي شرعنت الحصار على غزة لن تحقق للفلسطينيين دولة كونها مؤسسة منحازة لإسرائيل، وفي الوقت نفسه أشار إلى أهمية التضامن الدولي مع الفلسطينيين، منوها إلى أن الدولة تُقام على الأرض في ظل موازين قوى مختلفة». [٦٣]

لم تقتصر معارضة الحركة الإسلامية على خطوة السلطة الفلسطينية التوجه إلى الأمم فقط، بل طالت أيضا نهج السلطة وشخص الرئيس الفلسطيني. فقد كتب حامد اغبارية محرر صحيفة صوت الحق والحرية، «إن الربيع الفلسطيني لن يتحقق على يدي عباس، لسبب واحد هو أن عباس نفسه (ليس الشخص ولكن المنهج) هو أكبر عقبة تعترض طريق هذا الربيع. وإذا كانت الشعوب العربية تعيش ربيعها فإن ذلك الربيع قد تحقق بزوال الأنظمة التي حالت دون تحقيقه. ولن يكون للشعب الفلسطيني ربيع إلا إذا زالت سلطة عباس واختفت عن الأنظار. فوجود سلطة رام الله يكرس الاحتلال ويحول دون إنهائه». [٦٤] أما الشيخ كمال خطيب فقط استعمل كلمات أكثر شدة في انتقاد السلطة الفلسطينية ورئيسها والتوجه إلى الأمم المتحدة، حيث قال «كان الأجدر يا سيادة الرئيس بعد إعلان فشل اتفاقية أوسلو ونعيها الرسمي من قبل حكومة «نتنياهو»- «باراك»- «ليبرمان» أن تعترفوا أنتم بخطئكم بل بخطيئتكم، وأن تعيدوا الأمر إلى الشعب الفلسطيني ليكون هو سيد أمره وهو صاحب القرار». [٦٥]

٦٣ «استحقاق ايلول» – حق مشروع أم أوسلو جديد..؟ مواقف الأحزاب العربية في الداخل **موقع عرب ٤٨**، ٢٢/٩/٢٠١١.

٦٤ محمد اغبارية، «عباس» و «الربيع العربي»، **موقع فلسطينيو ال٤٨**، ٧/١٠/٢٠١١.

٦٥ كمال خطيب، «رسالتان: الى سيادته والى سماحته»، موقع **فلسطينيو ال ٤٨**، ١٠/٩/٢٠١١.

إجمال

تستغل الحكومة الإسرائيلية والأحزاب الحاكمة سيطرتها المطلقة في الكنيست ومواقع اتخاذ القرار، مدعومة بمواقف المجتمع الإسرائيلي، لفرض سياسات وقوانين تسعى لإغلاق ملف مكانة الفلسطينيين في إسرائيل. هذه المحاولات بدأت مباشره بعد انتخابات العام ٢٠٠٩ وسيطرة أحزاب اليمين، وهي مستمرة وبقوة في العام ٢٠١١. وقد استعرضنا، في هذا التقرير استمرار السياسيات التي تتعامل مع الفلسطينيين في الداخل بوصفهم تهديداً وخطراً على طابع الدولة، وسن القوانين التي تمس بشكل مباشر او غير مباشر بالمواطنين العرب، وتوسيع دائرة تقييد الحرّيّات وهامش العمل السياسيّ، كي تشمل معاقبة كافّة المواقف السياسيّة والآراء التي لا تنضوي تحت الإجماع الإسرائيليّ المهيمن. جميع هذا المحاولات والسياسات تصب في إطار سعي الحكومة وأحزاب الائتلاف إلى فرض مواطنة مشروطة ومقيدة على المواطن الفلسطيني، وتحديد سقف العمل السياسي.

بالإضافة لاستعراض السياسات الحكومية وعمليات تشريع القوانين او اقتراحات القوانين، التي تناولناها بشكل ثابت تقريبا في كافة التقارير، برز في العام المنصرم جانب، قل ما تناولناه في التقارير السابقة، وهو تنامي حدة الحراك السياسي والاختلاف السياسي بين الأحزاب الفاعلة في المجتمع الفلسطيني. كان هذا على اثر الثورات العربية (الربيع العربي)، وحركة الاحتجاج الاقتصادي الاجتماعي التي حصلت في إسرائيل صيف العام ٢٠١١، وكذلك اثر توجه منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأمم المتحدة لطلب انضمام دولة فلسطين الى الامم المتحدة. هذه المحاور وضحت كيف تنظر وتتعامل الأحزاب العربية الى ظاهرة سياسية واحدة بأدوات تحليل مختلفة، منها يشتق الموقف السياسي. وعادة ما تتأثر مواقف الأحزاب العربية او العربية اليهودية من الأحداث بالتزاماتها الأيديولوجية. والقصد هو إخضاع الواقع والأحداث للمشارب الفكرية والإيديولوجية المكونة لتلك الأحزاب ووضعها في قوالب نظرية جاهزة سلفا. وفي كثير من الأحيان حين يتناقض الواقع مع النظريات، لا ضرر في ترويض او تشويه الواقع. كان هذا في حال تحليل الأحزاب للثورات العربية المختلفة ومواقف الأحزاب من تلك الثورات، وفي حال الاحتجاج الاقتصادي الاجتماعي في المجتمع الإسرائيلي وفي دعم توجه السلطة الفلسطينية لطلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية من الأمم المتحدة.

ملحق

نص خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو
أمام اجتماع مشترك لمجلسيْ الكونغرس الأميركي في ٢٠١١/٥/٢٤

إن دعوتكم الحارة لتشرّفني عميقاً كما أنه ليشرّفني جداً قراركم إفساح المجال أمامي لمخاطبة الكونغرس للمرة الثانية [مشيراً بذلك إلى أنه كان قد خاطب الكونغرس في مطلع ولايته الأولى رئيساً للوزراء عام ١٩٩٦ أيضاً].

أيها السيد نائب الرئيس [الأميركي جو بايدن] هل تذكر الفترة حيث كنا بمثابة «الوجوه الجديدة في البلد»؟ كما أنني أشخص الكثير من الأصدقاء هنا وأرى العديد من الأصدقاء الجدد لإسرائيل سواء من الديمقراطيين أو من الجمهوريين.

لا يوجد لدى إسرائيل صديق أفضل من أميركا، كما أن أميركا ليس لديها صديق أفضل من إسرائيل. إننا نقف معاً دفاعاً عن الديمقراطية، ونقف سوية لدفع السلام ولمحاربة الإرهاب. أرجو تهنئة أميركا وتهنئة السيد الرئيس [الأميركي] على نجاحكم في القضاء على بن لادن، الحمد لله على التخلص منه!

إن إسرائيل هي مرساة الاستقرار في الشرق الأوسط غير المستقر. إن إسرائيل هي حليف أميركا الثابت في منطقة تشهد تحولاً للتحالفات. وكانت إسرائيل دوماً وستبقى دوماً مناصرة لأميركا.

أيها الأصدقاء، إنكم لستم بحاجة لبناء الأمة في إسرائيل إذ إننا أصبحنا نتحلى بكافة مقومات الأمة؛ كما لا تقتضي الحاجة تصدير الديمقراطية إلى إسرائيل حيث كنا قد حصلنا عليها؛ ولا حاجة لإرسال جنود أميركيين للدفاع عن إسرائيل لأننا ندافع عن أنفسنا. وكنتم أسخياء للغاية في منحنا الأدوات التي أتاحت

لنا تولي مهمة الدفاع بأنفسنا عن إسرائيل. شكراً لكم جميعاً وشكراً لك ، أيها الرئيس أوباما، على التزامك الراسخ بحماية أمن إسرائيل. وأعلم بأن الفترة الحالية صعبة اقتصادياً وبالتالي أقدّر عميقاً هذه المساعدة.

إن دعم أمن إسرائيل لهو استثمار ذكي في مستقبلنا المشترك، ذلك لأن هناك حالياً معركة ملحمية تتجلى ملامحها في الشرق الأوسط وهي تدور بين الاستبداد والحرية. وهناك خضّة كبيرة تهزّ المنطقة الممتدة بين ممرّ خيبر [على الحدود الباكستانية الأفغانية] ومضيق جبل طارق. وقد حطمت الهزات بعض الدول وأطاحت ببعض الحكومات. ونشهد أن الأرض ما زالت تهتز. وتحمل اللحظة التأريخية هذه بين طياتها وعداً ببزوغ فجر جديد من الحرية والفرص، وهناك الملايين من الشبان المصممين على تغيير مستقبلهم. إننا جميعاً نلاحظهم وهم يحشدون الشجاعة ويخاطرون بحياتهم مطالبين بالكرامة راغبين في الحرية.

وتعيد هذه المشاهد الاستثنائية في تونس والقاهرة إلى الأذهان ما كان قد جرى في برلين وبراغ عام ١٩٨٩. لكن يجب علينا أن نتذكر – في الوقت الذي نشاركهم آمالهم – أن الآمال قد يتم إخمادها مثلما جرى في طهران عام ١٩٧٩. إنكم تذكرون ما حدث وقتذاك: لقد قام نظام استبدادي شرس وغير متسامح بإنهاء الربيع الديمقراطي في إيران. وقد خنق النظام الاستبدادي ذاته [أي النظام الإيراني] ثورة الأرز الديمقراطية في لبنان [عام ٢٠٠٥] وأخضع هذا البلد الذي طالت معاناته لحكم قروسطي متمثلاً بحزب الله.

لذا يقف الشرق الأوسط الآن أمام مفترق طرق مصيري. إنني – شأني شأنكم أجمعين – أتمنى أن تختار شعوب المنطقة المسار الذي قلّ حتى الآن السائرون عليه أي مسار الحرية. ولا أحد يزيد عنكم علماً بمكونات هذا المسار. ولا يمكن رسم هذا المسار بالانتخابات وحدها بل إنه يصبح ممهداً عندما تسمح الحكومات بتسيير الاحتجاجات في الميادين الرئيسية للمدن وعندما تُفرض القيود على سلطات الحكام وعندما يخضع القضاة للقوانين وليس لإمرة أشخاص معيَّنين وعندما يستحيل سحق حقوق الإنسان بالولاءات القبلية أو بحكم الغوغاء.

وكانت إسرائيل دوماً قد تبنّت هذا المسار [المسار الديمقراطي] فيما رفضته منطقة الشرق الأوسط بمجملها على مدى فترة طويلة. وتبرز إسرائيل كقوة مختلفة ومميزة في منطقة يتم فيها رجم النساء وإعدام مثليي الجنس شنقاً واضطهاد المسيحيين.

وقد ثبتت حقيقة تكهنات الكاتبة البريطانية العظيمة جورج إليوت التي قالت قبل أكثر من قرن مضى إن الدولة اليهودية ستتألق عند نشأتها «كالنجم الساطع من الحرية وسط الاستبداد الشرقي». إذ توجد لدينا صحافة حرة ومحاكم مستقلة واقتصاد منفتح ونقاشات برلمانية صاخبة. هل تعتقدون بأنكم تعاملون بعضكم البعض بقسوة هنا في الكونغرس؟ تعالوا لقضاء يوم واحد لا أكثر في الكنيست وحلّوا ضيوفاً عليّ..

ثمة حالياً متظاهرون عرب جريئون يكافحون من أجل تأمين هذه الحقوق لشعوبهم ومجتمعاتهم. إننا فخورون بحقيقة وجود أكثر من مليون مواطن عربي في إسرائيل يتمتعون بهذه الحقوق منذ عقود. وينفرد المواطنون العرب في إسرائيل بين حوالي ٣٠٠ مليون عربي ممن يقطنون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستمتاعهم بالحقوق الديمقراطية الحقيقية. أرجو أن تتوقفوا للحظة وتفكروا في الأمر: لا يوجد إلا ما هو دون نصف بالمئة من ٣٠٠ مليون عربي يتمتعون بالحرية الحقيقية وجميعهم مواطنون إسرائيليون! ويكشف هذا المعطى حقيقة أساسية ألا وهي أن إسرائيل ليست سبب العلة التي تعتري الشرق الأوسط بل إنها تمثل ما هو صائب في الشرق الأوسط.

إن إسرائيل تدعم تماماً رغبة الشعوب العربية في منطقتنا في العيش بحرية. ونشتاق إلى اليوم حيث تكون إسرائيل إحدى الدول الديمقراطية الحقيقية في الشرق الأوسط. وقد وقفتُ على هذه المنصة بالذات قبل ١٥ عاماً قائلاً إن الديمقراطية يجب أن تترسخ في العالم العربي، وها هي قد بدأت تترسخ. وتحمل هذه البداية بين طياتها وعداً بمستقبل باهر من السلام والازدهار، إذ أعتقد بأن الشرق الأوسط الذي يكون ديمقراطياً بصورة حقيقية سيتمتع أيضاً بالسلام الحقيقي.

غير أنه يترتب علينا – في الوقت الذي نرجو فيه الأفضل ونعمل على تحقيقه – أن نقرّ بحقيقة وجود قوى شديدة المراس تعارض هذا المستقبل. إن هذه القوى تعارض الحداثة والديمقراطية والسلام. وتتصدر إيران هذه القوات. إن نظام الطغيان في طهران يمارس العنف بحق شعبه ويدعم الهجمات على القوات الأميركية في أفغانستان والعراق ويُخضع لبنان وغزة لسيطرته ويرعى الإرهاب في العالم أجمع. عندما كنت قد وقفتُ هنا [أي لدى مخاطبة السيد نتانياهو الكونغرس عام ١٩٩٦] تحدثتُ عن العواقب الوخيمة المترتبة على

قيام إيران بتطوير الأسلحة النووية. أما الآن فقد أصبح الوقت ينفد وقد يشهد هذا المفصل التاريخي التحوّل، إذ إن أكبر خطر يواجه البشرية لربما سيواجهنا عما قريب بمعنى وجود نظام إسلامي متشدد مسلح بالأسلحة النووية.

إن التشدد الإسلامي أصبح يهدد العالم. كما أنه يهدد الإسلام نفسه. ولا شك عندي في أن هذا التشدد سيُهزم في نهاية المطاف ليستسلم لقوى الحرية والتقدم. غير أن التشدد الإسلامي – شأنه شأن عقائد متطرفة أخرى حُكم عليها بالفشل – قد يحصّل ثمناً مريعاً منا جميعاً قبل زواله المحتوم. إن إيران ستشعل حال حصولها على السلاح النووي سباقاً من التسلح النووي في الشرق الأوسط. كما أنها ستمنح الإرهابيين مظلة نووية مما ستجعل من كابوس الإرهاب النووي خطراً واضحاً وحاضراً في شتى أنحاء المعمورة. أرجو منكم أن تفهموا مغزى الأمر حيث إنهم قد يركّبون [القنبلة النووية] على صاروخ أو يضعونها داخل سفينة حاوية راسية في ميناء أو داخل حقيبة يتم وضعها داخل مترو الأنفاق.

ولا يمكن المبالغة في خطورة التهديد الذي ينطوي عليه هذا الأمر بالنسبة لبلدي. إن كل من يتجاهل هذا التهديد إنما يضع رأسه في الرمل. إن زعماء إيران – وبعد أقل من سبعة عقود مضت على قتل ستة ملايين يهودي [إبان المحرقة النازية أو الهولوكوست في الحرب العالمية الثانية] – ينكرون المحرقة داعين إلى إبادة الدولة اليهودية. ويجب استبعاد قادة يبثون هذه الآراء المسمومة من أي منتدى محترم على وجه الأرض. لكن ثمة أمراً آخر يزيد من الحنق على هذه الظاهرة ألا وهو غياب الغضب منها. إذ تُقابَل الدعوات للقضاء علينا في جزء كبير من المجتمع الدولي بالصمت المطلق. ومما قد يزيد الأمر خطورة أن هناك الكثيرين ممن يسارعون إلى إدانة إسرائيل لمجرد دفاعها عن نفسها بوجه وكلاء إيران الإرهابيين.

ولكن كما تعلمون فإن هذه الظاهرة لا تطال أميركا حيث تصرفتم بشكل مغاير على هذا الصعيد. إنكم استنكرتم النظام الإيراني بسبب سعيه لإبادة [إسرائيل]. كما أنكم اعتمدتم عقوبات قاسية ضد إيران. إن التأريخ سيثمّنك عالياً، يا أميركا. وكان الرئيس أوباما قد قال إن الولايات عاقدة العزم على منع إيران من تطوير الأسلحة النووية. كما أنه قاد بنجاح مجلس الأمن [الدولي] نحو فرض العقوبات على إيران فيما اعتمدتم أنتم في الكونغرس عقوبات أشد. وتنطوي هذه الأقوال والأفعال على أهمية قصوى.

غير أن نظام الملالي [في إيران] لم يعلّق برنامجه النووي لفترة قصيرة إلا مرة واحدة حيث كان ذلك عام ٢٠٠٣ عندما تخوف من احتمال تعرضه للعمل العسكري. وكان معمر القذافي [الزعيم الليبي] قد تخلى في العام ذاته – وللسبب نفسه – عن برنامجه الخاص بالأسلحة النووية. ولذا فإنه كلما زاد اعتقاد إيران بأن جميع الخيارات [المتعلقة بالتعامل معها] مطروحة على الطاولة قلّ احتمال وقوع المواجهة. ومن هذا المنطلق أطلب منكم مواصلة إرسال الرسالة التي لا لبس فيها ومفادها أن أميركا لن تسمح أبداً لإيران بتطوير الأسلحة النووية.

أما بالنسبة لإسرائيل فإذا كان التأريخ قد علّم الشعب اليهودي شيئاً ما فإن هذا الدرس يؤكد ضرورة تعاملنا بجدية مع الدعوات للقضاء علينا. إننا شعب نهض من رماد الهولوكوست. وعندما نقول «لن يتكرر الأمر» [الهولوكوست أو المحرقة] فإننا نعني ذلك بكل معنى الكلمة. إن إسرائيل تحتفظ لنفسها دائماً بحق الدفاع عن نفسها.

أيها الأصدقاء، في الوقت الذي تحرص فيه إسرائيل إلى الأبد على حماية نفسها فإنها لن تتخلى أبداً عن سعيها لتحقيق السلام. أفترض أننا سنتخلى عن هذا الهدف عندما نحققه. إن إسرائيل تريد السلام وهي تحتاج إليه. وكنا قد حققنا اتفاقات السلام التأريخية مع مصر والأردن التي صمدت طيلة عقود.

لا أزال أتذكر كيف كان عليه الوضع قبل حلول السلام. إنني شخصياً كِدْتُ أُقتل في اشتباك جرى داخل قناة السويس (وأقصد ذلك حرفياً). كما أنني قاتلت الإرهابيين على ضفتيْ نهر الأردن. وكان عدد كبير من الإسرائيليين قد فقدوا أحبّتهم [في القتال]. وأتفهم شخصياً حزنهم حيث كنت قد فقدت شقيقي [مشيراً إلى مقتل شقيقه الأكبر يوني نتانياهو في عملية عنتيبي الشهيرة عام ١٩٧٦ لتحرير ركاب طائرة للخطوط الجوية الفرنسية في مطار عنتيبي الأوغندي].

وبالتالي لا يوجد أحد في إسرائيل يريد العودة إلى تلك الأيام الفظيعة. إن السلام مع مصر والأردن قد شكل على مدى فترة طويلة مرساة للاستقرار والسلام في قلب الشرق الأوسط. وينبغي تعزيز هذا السلام من خلال تقديم الدعم الاقتصادي والسياسي لكل أولئك الذين ما زالوا ملتزمين بالسلام.

إن اتفاقات السلام مع مصر والأردن حيوية لكنها غير كافية. يجب علينا إيجاد الطريق لتحقيق السلام الدائم مع الفلسطينيين. وكنت قبل عاميْن [يقصد رئيس الوزراء خطابه الشهير في جامعة بار إيلان بعيد توليه منصبه] قد أعلنتُ جهارة

التزامي بحل الدولتيْن للشعبيْن أي الحل القاضي بوجود دولة فلسطينية إلى جانب الدولة اليهودية.

إنني مستعد لتقديم تنازلات مؤلمة تحقيقاً لهذا السلام التاريخي. كما أنني أتحمل بصفتي زعيماً لإسرائيل مسؤولية قيادة شعبي نحو السلام. ليس هذا الأمر من السهولة بمكان بالنسبة لي حيث أقرّ بأن السلام الحقيقي سيضطرنا إلى التخلي عن أجزاء من أرض الوطن اليهودي. إن الشعب اليهودي ليس محتلاً أجنبياً في يهودا والسامرة. إننا لسنا كالبريطانيين في الهند أو البلجيكيين في الكونغو. إن الأرض لهي أرض أجدادنا – أرض إسرائيل حيث كان أبراهام قد حمل إليها رسالة التوحيد وحيث كان دافيد [داود] قد استعد لمواجهة غوليات وحيث كان النبي إشعيا قد وضع رؤيته حول السلام الأبدي. ولا يمكن للتأريخ – مهما تم تحريفه – نفي حقيقة وجود صلة تمتدّ لأربعة آلاف عام بين الشعب اليهودي والأرض اليهودية.

غير أن هناك حقيقة أخرى وهي أن الفلسطينيين يشاطروننا هذه المساحة الصغيرة من الأرض. إننا نبحث عن حل لا يجعلهم خاضعين لإسرائيل أو مواطنين فيها. يجب جعلهم يتمتعون بحياة وطنية من الكرامة بصفة شعب حر وقابل للحياة ومستقل في دولة خاصة بهم؛ يجب أن ينعموا بالرخاء الاقتصادي الذي يسمح بازدهار إبداعاتهم ومبادراتهم.

وكنا في الواقع قد شهدنا بدايات ما يمكن تحقيقه. إذ بدأ الفلسطينيون خلال العامَيْن الماضيَيْن ببناء حياة أفضل لأنفسهم. وقد تولى رئيس الوزراء [الفلسطيني] سلام فياض قيادة هذا المسعى، وإنني أتمنى له الشفاء العاجل من العملية الجراحية التي خضع لها مؤخراً. إننا ساعدنا الاقتصاد الفلسطيني من خلال إزالة المئات من العوائق والحواجز لضمان انسياب السلع والأفراد. وكانت نتيجة ذلك رائعة حيث يشهد الاقتصاد الفلسطيني ازدهاراً ويحقق نمواً يزيد مقداره على ١٠٪ سنوياً. وتظهر المدن الفلسطينية الآن بمظهر يختلف كثيراً عما كانت عليه قبل عدة سنوات ليس إلا إذ توجد فيها مجمعات تجارية وقاعات سينما ومطاعم وبنوك لا بل مواقع للأعمال الإلكترونية. وتحدُث كل هذه التطورات في غياب السلام مما يسمح لكم بتصوّر ما ستؤول إليه الأمور عند حلول السلام. إن السلام سيبشّر بيوم جديد بالنسبة لكلا الشعبيْن؛ إنه سيجعل من الحلم في إرساء سلام عربي – إسرائيلي أوسع نطاقاً احتمالاً وارداً.

لذا يطرح السؤال نفسه ويجب عليكم عرضه: إذا كانت فوائد السلام مع الفلسطينيين شديدة الوضوح فلماذا استعصى علينا تحقيقه؟ ذلك لأن جميع رؤساء الوزراء الإسرائيليين الستة المتعاقبين منذ توقيع اتفاقات أوسلو قد اتفقوا على إقامة دولة فلسطينية – وإنني من ضمنهم – فلماذا يا ترى لم يتم تحقيق السلام؟ إن السبب يعود إلى حقيقة رفض الفلسطينيين حتى الآن القبول بدولة فلسطينية إذا ما كان الأمر يعني التسليم بوجود دولة يهودية إلى جانبها. لاحِظوا أن النزاع بيننا لم يدُر قط حول إقامة دولة فلسطينية بل تمحور دائماً حول مجرد وجود الدولة اليهودية. هذا هو لبّ الموضوع الذي يدور النزاع حوله. وكانت الأمم المتحدة قد صوتت عام ١٩٤٧ على تقسيم الأرض إلى دولة يهودية ودولة عربية، وقال اليهود «نعم» فيما قال الفلسطينيون «لا» لهذا القرار. أما في السنوات الأخيرة فقد رفض الفلسطينيون مرتيْن اقتراحات سخية عرضها عليهم بعض رؤساء الوزراء الإسرائيليين لإنشاء دولة فلسطينية على ما يمكن اعتباره – عملياً – جميع الأراضي التي كسبتها إسرائيل خلال حرب الأيام الستة [عام ١٩٦٧]. إنهم – بكل بساطة – لم يُبدوا الاستعداد لإنهاء النزاع. ويؤسفني القول إنهم يواصلون تربية أولادهم على الكراهية ويستمرّون في إطلاق أسماء الإرهابيين على بعض ميادينهم العامة، ناهيك عن استمرارهم في إدامة الوهم بأن إسرائيل سيتم اجتياحها ذات يوم بأحفاد اللاجئين الفلسطينيين.

أيها الأصدقاء، يجب وضع حد لجميع هذه الممارسات. يتعين على الرئيس عباس [رئيس السلطة الفلسطينية] أن يقوم بما فعلته أنا. إنني وقفت أمام شعبي – وسبق وأخبرتكم بأن الأمر لم يكن سهلاً عليّ – وقلت «سوف أقبل بوجود دولة فلسطينية». وقد حان الوقت لكي يقف الرئيس عباس أمام شعبه ويقول «سوف أقبل بوجود دولة يهودية».

إن هذه الكلمات ستغير من مجرى التأريخ. إنها ستوضح للفلسطينيين وجوب إنهاء هذا النزاع وحقيقة عدم بنائهم دولتهم من أجل مواصلة النزاع مع إسرائيل بل بهدف إنهاء هذا النزاع. إنهم سيُقنعون هكذا الشعب في إسرائيل بأن لديه شريكاً حقيقياً للسلام. ومع وجود شريك كهذا سيستعد الشعب في إسرائيل للتوصل إلى حل وسط بعيد المدى.

ويجب أن يعكس الحل الوسط المذكور التغييرات الديمغرافية الدراماتيكية التي حصلت منذ عام ١٩٦٧. إن الغالبية العظمى من الإسرائيليين المقيمين خارج

خطوط ١٩٦٧ – وعددهم ٦٥٠ ألف نسمة – يقطنون في ضواحي أورشليم القدس ومنطقة تل أبيب الكبرى.

إن هذه المناطق كثيفة السكان لكنها صغيرة جغرافياً. ويجب بمقتضى أي اتفاق سلام واقعي ضم هذه المناطق – شأنها شأن مواقع أخرى ذات أهمية إستراتيجية وقومية قصوى – إلى الحدود النهائية لإسرائيل. ولن يتم حسم وضع المستوطنات إلا بالتفاوض، لكن يجب أن نكون صادقين مما يجعلني أقول اليوم ما يجب أن يجاهر به علناً كل مَن يتعامل بجدية مع السلام، بمعنى أن بعض المستوطنات ستكون في نهاية الأمر خارج حدود إسرائيل ضمن أي اتفاق سلام ينهي النزاع. أما رسم هذه الحدود بدقة فيجب التفاوض حوله. إننا سننتهج نهجاً سخياً فيما يتعلق بحجم أي دولة فلسطينية مستقبلية – لكن كما قال الرئيس أوباما فإن الحدود ستختلف عما كانت عليه يوم ٤ يونيو حزيران ١٩٦٧. إن إسرائيل لن تعود إلى خطوط ١٩٦٧ غير القابلة للحماية.

إننا نقر بضرورة أن تكون الدولة الفلسطينية كبيرة بما يجعلها قابلة للحياة ومستقلة ومزدهرة. وقد أشار الرئيس أوباما بحق إلى إسرائيل بصفة وطن الشعب اليهودي تماماً مثل إشارته إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية بصفتها وطن الشعب الفلسطيني. ويحق لليهود من كافة أرجاء العالم الهجرة إلى الدولة اليهودية، ويجب أن يكون من حق الفلسطينيين من جميع أنحاء العالم الهجرة – إذا قرروا ذلك – إلى الدولة الفلسطينية. ويعني ذلك أن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين سيتم خارج حدود إسرائيل.

فيما يتعلق بأورشليم القدس فكانت إسرائيل الديمقراطية وحدها تصون حرية العبادة لأتباع جميع الديانات في المدينة. ولا يجوز إعادة تقسيم أورشليم القدس بل يجب أن تبقى موحدة عاصمة لإسرائيل. وأعلم بأن هذه القضية صعبة بالنسبة للفلسطينيين لكنني أعتقد بجواز البحث عن حل من خلال طرح المواقف المبدعة وإبداء حسن النية.

هذه هي ملامح السلام الذي أسعى لتحقيقه مع شريك فلسطيني. لكنكم تعرفون جيداً أن السلام الوحيد الذي سيصمد في الشرق الأوسط هو السلام القابل للحماية. وبالتالي يجب ربط السلام بالأمن. وكانت إسرائيل قد انسحبت في السنوات الأخيرة من جنوب لبنان وغزة لكننا لم نُقابَل بالسلام بل بـ ١٢ ألف صاروخ جرى إطلاقها من هذه المناطق على مدننا وأطفالنا من جانب عناصر حزب

الله وحماس. وقد أخفقت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في لبنان في منع تهريب هذه الأسلحة [الصواريخ] فيما تبخّر المراقبون الأوروبيون في غزة بين ليلة وضحاها. لذلك فإذا خرجت إسرائيل – هكذا ببساطة – من المناطق فإن سيل الأسلحة الوارد إلى أي دولة فلسطينية مستقبلية لن يخضع لأي مراقبة. وقد تطال الصواريخ التي ربما يتم إطلاقها من هذه الأراضي بمداها أي منزل داخل إسرائيل خلال أقل من دقيقة. أرجو منكم التفكير في هذا الأمر أيضاً. تصوَّروا احتمال ألا تكون لدينا جميعاً الآن إلا أقل من ٦٠ ثانية للبحث عن ملجأ من صاروخ قادم – هل يمكنكم ممارسة حياتكم بهذه الطريقة؟ هل يمكن لأحد أن يعيش حياة كهذه؟ بالطبع لن نوافق على العيش في حالة كهذه.

فالحقيقة هي أن إسرائيل تحتاج إلى تدابير أمنية خاصة كونها فريدة من نوعها من حيث مساحتها. إن إسرائيل هي من أصغر البلدان في العالم. أيها السيد نائب الرئيس [الأميركي] دعْني أطمئنك بأن إسرائيل أكبر بمساحتها من [ولاية] ديلاوير وحتى من منطقة رود أيلند [قرب نيويورك] ولكن لا أكثر من ذلك. إن إسرائيل بخطوط ١٩٦٧ ستماثل من حيث عرض مساحتها نصف المنطقة التي يحيط بها الطريق الدائري لمدينة واشنطن وحدها.

أرجو الحديث الآن للحظة من باب الحنين إلى الماضي: عندما جئت لأول مرة إلى واشنطن قبل ٣٠ سنة بصفة دبلوماسي شاب استغرق بي الأمر فترة من الوقت لكنني تبينتُ مؤخراً وجود أميركا تقع بما يتجاوز حدود الطريق الدائري، غير أن مساحة إسرائيل العرضية وفق خطوط ١٩٦٧ ستكون ٩ أميال [ما يقل عن ١٥ كيلومتراً] وهكذا سيكون عليه عمقها الإستراتيجي.

وبالتالي فمن الضرورة المطلقة من حيث الأمن الإسرائيلي أن تكون أي دولة فلسطينية منزوعة السلاح تماماً. ومن الحيوي أيضاً أن تحافظ إسرائيل على المدى الطويل على تواجد عسكري على امتداد نهر الأردن. إن التدابير الأمنية الراسخة على الأرض ضرورية ليس دفاعاً عن السلام فحسب بل أيضاً لغرض الدفاع عن إسرائيل في حال شرْخ السلام. إذ لا يستطيع أحد في منطقتنا غير المستقرة ضمان استمرار وجود شركاء السلام الحاليين غداً. وعندما أقول «غداً» لا أقصد موعداً بعيداً في المستقبل بل أقصد غداً.

ولا يمكن تحقيق السلام إلا حول مائدة المفاوضات. إن محاولة الفلسطينيين فرض التسوية عبر الأمم المتحدة لن تجلب السلام ويجب مقاومتها بقوة من قبل

كل أولئك الذين يريدون نهاية لهذا النزاع. إنني أقدر موقف الرئيس [أوباما] الواضح من هذه القضية. لا يمكن فرض السلام بل يجب التفاوض حوله، لكن يستحيل التفاوض إلا مع شركاء ملتزمين بالسلام.

ولا تُعتبر حماس شريكاً للسلام. إن حماس ما زالت ملتزمة بتصفية إسرائيل وممارسة الإرهاب. لديها ميثاق لا يدعو إلى محو إسرائيل فحسب بل يقول «يجب قتل اليهود أينما وُجدوا». وكان زعيم حماس قد استنكر قتل أسامة بن لادن وأشاد به بصفة مجاهد. أرجو توضيح الأمر هنا أيضاً: إن إسرائيل مستعدة للجلوس اليوم والتفاوض حول السلام مع السلطة الفلسطينية. وأعتقد بأنه يمكننا رسم مستقبل باهر من السلام لأولادنا، غير أن إسرائيل لن تتفاوض مع حكومة فلسطينية مدعومة من النسخة الفلسطينية لتنظيم القاعدة.

وبالتالي أقول للرئيس عباس: «مزِّق اتفاقك مع حماس! إجلس وتفاوَض! إصْنَع السلام مع الدولة اليهودية! وإذا فعلتَ ذلك فإنني أعِدُك بأن إسرائيل لن تكون آخر دولة ترحّب بدولة فلسطينية بصفتها عضواً جديداً في الأمم المتحدة بل ستكون السبَّاقة للقيام بهذه الخطوة».

أيها الأصدقاء، إن التجارب بالغة الأهمية للقرن الماضي والأحداث الجارية في القرن الحالي تشهد على الدور الحاسم للولايات المتحدة في دفع السلام وحماية الحرية. لقد أوكلت العناية الإلهية إلى الولايات المتحدة مهمة حماية الحرية. إن جميع الأمم التي تعتزّ بالحرية مدينة بالشكر العميق لدولتكم العظمى. ومن بين الأمم الأشد امتناناً أمتي – شعب إسرائيل الذي ناضل من أجل حريته وبقائه وسط احتمالات ضئيلة للغاية سواء في العصور الغابرة أو الحديثة.

إنني أتحدث نيابة عن الشعب اليهودي والدولة اليهودية عندما أقول لكم، كممثلين لأميركا: شكراً لكم. أشكركم على دعمكم الراسخ لإسرائيل وعلى سعيكم لضمان استمرارية لمعان شعلة الحرية في أنحاء العالم.

بارك الله فيكم جميعاً وبارك الله الولايات المتحدة الأميركية إلى أبد الآبدين.